م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/565

قضايا الاقتصاد السوري – الطاقة، النفط، العقوبات، اقتصاد هش

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 565,

Issues in the Syrian economy – energy, oil, sanctions, fragile economy

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 22 شباط، 22 February 2026

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/565
قضايا الاقتصاد السوري – الطاقة، النفط، العقوبات، اقتصاد هش
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 22 شباط، 22 February 2026

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي من مصدرها. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول .أرجو أن يكون التقرير مفيداً.

ملاحظة: يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير:

M E A K Weekly Economic Report No. 565,
Issues in the Syrian economy – energy, oil, sanctions, fragile economy
Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

I hope you find the report useful.

Download link for the report: http:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/565
قضايا الاقتصاد السوري – الطاقة، النفط، العقوبات، اقتصاد هش
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 565,
Issues in the Syrian economy – energy, oil, sanctions, fragile economy
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 22 شباط، 2026 22 February

Table of Contents ملخص محتوى التقرير

1 - وزير الاقتصاد ووزير النقل لـ سانا: حول إلغاء قانون قيصر 8

أكد وزير الاقتصاد والصناعة السوري نضال الشعار أن قرار إلغاء "قانون قيصر" يمثل خطوةً تاريخية تزيل أحد أكبر العوائق التي واجهت الاقتصاد السوري، وتفتح آفاقاً واسعة أمام عودة الاستثمارات والمساعدات لدعم جهود إعادة الإعمار.

2 - وزير النقل لـ سانا... إلغاء قانون قيصر ينشط مشاريع النقل في سوريا 9

أكد وزير النقل يعرب بدر أهمية إلغاء قانون قيصر بالنسبة لقطاع النقل في سوريا، نظراً لما سببه من قيود على التمويل وتدفقات الاستثمار في مشاريع البُنى التحتية خلال السنوات الماضية.

3 - لبنان شريك لا وسيط... الساحل السوري منصّة استثمار إقليمية 10

يعود الساحل السوري تدريجاً إلى واجهة الاهتمام الإقليمي والدولي، ولكن بأبعاد اقتصادية تنموية حقيقية هذه المرّة، بعيداً عن مظاهر "الكباش" السياسي ودعوات الانفصال والتقسيم المرتبطة ببازارات المصالح الضيقة.

4 - الساحل السوري... حين يصبح البحرُ خطَّ عبورٍ لا خطَّ نهاية 14

على ضفاف شرق المتوسّط، حيث تتعانقُ خرائطُ التجارةِ بثلاثِ قاراتٍ، ويصنعُ المرفأُ اليومَ ما كانت تصنعهُ المدنُ التاريخيةُ بالأمس، يقفُ الساحل السوري على عتبةِ تحوّلٍ ممكن: من شريطٍ جغرافيٍ يُقدَّرُ بالموقع، إلى إقليمٍ اقتصاديٍ يُقاسُ بالدورِ والحركةِ والتأثير. إنّه ساحلٌ يمتلكُ ما هو أعمقُ من البحر، وأبعدُ من الميناء...

5 - مليون لاجئ سوري في لبنان وتركيا يعودون إلى بلادهم 17

عاد نحو مليون لاجئ سوري إلى بلدهم من تركيا ولبنان خلال الأشهر الماضية، وسط تسارع عودة اللاجئين الطوعية إلى سوريا، وفق ما أعلنه البلدان.

6 - الاقتصاد السوري يستعد لجني ثمار رفع العقوبات الأوروبية 19

سمحت دول الاتحاد الأوروبي، اليوم الثلاثاء، برفع كل العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية في محاولة لدعم تعافي دمشق، بعد النزاع الذي امتد لأربعة عشر عاماً، وسقوط نظام الأسد، وقد استهدفت العقوبات المفروضة على سورية بدءاً من عام 2011، رأس النظام السابق بشكل رئيسي،

7 - سورية تبدأ تطهير الاقتصاد بإمبراطوريات تجارية مرتبطة بالمخلوع بشار 22

ما أن سقط نظام بشار الأسد في سورية، حتى عكفت الإدارة الجديدة على تطهير اقتصاد البلاد من فلوله الاقتصادية، حيث شرعت بالتحقيق في إمبراطوريات تجارية تضم شركات بمليارات الدولارات يمتلكها حلفاء الرئيس المخلوع،

8 - وزير المالية السوري: الدين الداخلي صفر إيران وروسيا بأضعاف ديونهما 25

قدّم وزير المالية السوري محمد يسر برنية عرضا تفصيليا للسياسات المالية والاقتصادية المعتمدة خلال المرحلة الانتقالية، واضعا الرأي العام أمام أرقام ومقاربات غير مألوفة في الخطاب الرسمي السوري.

9 - سوريا تختتم عام 2025 باقتصاد هش وسوق مفتوحة 27

بعد ما يقارب خمسة عشر عاماً من الانكماش والعزلة، وجد الاقتصاد السوري نفسه خلال عام 2025 أمام مسار جديد قوامه الانفتاح التدريجي وتخفيف القيود التي كبّلت حركة التجارة والاستثمار لسنوات طويلة.

10 - إحياء شبكة الغاز في سوريا 32

تُشكّل خطوط النفط والغاز العمود الفقري لقطاع الطاقة في سوريا، إذ تربط حقول الإنتاج الأولية بمنشآت التكرير والتوزيع والتصدير. وقبل اندلاع الحرب، سعت الحكومة السورية إلى تنفيذ مشاريع لتعزيز الشبكة وترسيخ موقع سوريا كمركز عبور إقليمي،

11 - سوريا: تسوية حكومية مع رجل الأعمال محمد حمشو 36

أعلنت اللجنة الوطنية لمكافحة الكسب غير المشروع في سوريا، إنجاز تسوية رسمية مع رجل الأعمال محمد حمشو ضمن برنامج الإفصاح الطوعي الذي أطلقته حديثا، في خطوة قالت إنها تهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية

12 - واقع قطاع النفط والغاز في سوريا.. من بقايا الصراع نحو مسار التعافي 39

لطالما كان قطاع النفط والغاز في سوريا أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني قبل عام 2011، مسهمًا بنحو 400 ألف برميل يوميًا من النفط وبصفته موردًا مهمًا للغاز الطبيعي محليًا وإقليميًا.

13 - حقول النفط والغاز في سوريا تدخل مرحلة جديدة.. حجم الاحتياطيات..... 42

بدأت حقول النفط والغاز في سوريا مرحلة جديدة بعد نجاح القوات الحكومية في استعادة السيطرة على الأصول الرئيسة في محافظتي دير الزور والرقة.

14 - تطورات حقول النفط والغاز في سوريا.. ودور مهم لـ4 شركات سعودية 46

تشهد حقول النفط والغاز في سوريا تطورات مهمة خلال هذه الأيام، سواء من حيث جهود التأهيل والتطوير، أو استعادة السيطرة على مناطق نفطية كانت خاضعة لتنظيم "قسد."

15 - حقول النفط والغاز في سوريا.. أرقام عن الاكتشافات والاحتياطيات..... 50

نشرت منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، ملفًا دسمًا عن أبرز حقول النفط والغاز في سوريا؛ إذ حرصت على أن يتزامن هذا النشر مع الأحداث المتصاعدة التي شهدتها البلاد، والتي انتهت بالإطاحة بالنظام السابق بقيادة بشار الأسد.

16 - تعرفة بيع الطاقة الكهربائية المنزلية في عدد من دول العالم 53

ارفق لكم دراسة مبسطة سريعة قمت بها كمقارنة أسعار بيع الطاقة الكهربائية للاستهلاك المنزلي وفق سعر الكيلو وات الساعي KWh ونظام الفوترة

17 - سوريا تستورد 1.6 مليون برميل نفط خلال 24 ساعة 54

تشهد سوريا تطورات مهمة تتعلّق بوارداتها الطاقية، إذ استقبلت 1.6 مليون برميل من النفط الخام الروسي على شحنتين خلال الـ24 ساعة الماضية، حسب بيانات حصلت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

18 - تزويد سوريا بالغاز عبر الأردن يدخل حيز التنفيذ.. تفاصيل الصفقة بالأرقام 57

دخلت صفقة تزويد سوريا بالغاز عبر الأردن حيز التنفيذ رسميًا مع مطلع عام 2026، في خطوة تعكس تنامي التعاون الإقليمي في قطاع الطاقة، ودعم استقرار منظومة الكهرباء السورية، التي تعاني نقصًا حادًا في الوقود منذ سنوات.

19 - تشغيل نسخة جديدة للهاتف المحمول عبر مزاد إيرلندي 60

تجري الحكومة محادثات مع شركات اتصالات من "زين" و"أوريدو" و"فودافون"

من المقرر أن تتضمن الصفقة رسم الترخيص بمبلغ 700 مليون دولار إلى جانب الاستثمارات الإضافية وغير ذلك، وهو 500 مليون دولار لتحديث الشبكة

20 - الاتحاد الأوروبي يؤجل ترحيل السوريين ويدعم العودة الطوعية 63

قال المفوض الأوروبي للشؤون الداخلية والهجرة، ماجنوس برونر، إن الاتحاد الأوروبي لم يصل بعد إلى مرحلة يمكن فيها اعتبار سوريا مستقرة بما يكفي لتنفيذ عمليات ترحيل واسعة النطاق.

21 - خبير: زيادة إنتاج سوريا من النفط تحتاج إلى "صيانة إسعافية".. موعدها 64

يمر ملف إنتاج سوريا من النفط بمرحلة دقيقة، وسط توقعات بعودة تدريجية للإنتاج، يقابلها إدراك فني بأن التعافي لا يتم بقرارات سريعة، بل عبر مسار زمني واقعي يبدأ بإجراءات إسعافية قبل الوصول إلى زيادات مستدامة.

22 - الطلب على غاز النفط المسال في سوريا يتجاوز 1700 طن يوميًا 68

تجاوز الطلب على غاز النفط المسال في سوريا حاجز الـ1700 طن (12.41 ألف برميل) يوميًا، مدفوعًا بذروة الاستهلاك الشتوي، ما يكشف عن الضغوط التي يواجهها قطاع الطاقة في دمشق.

23 - خريطة النفط السوري الجديدة... إلغاء العقود الأجنبية وتحوّل نحو الشركات الأميركية 70

في تحول يعد الأكبر في قطاع الطاقة السوري منذ أكثر من عقد، بدأت دمشق مراجعة شاملة لجميع عقود النفط والغاز الأجنبية، تمهيداً لإلغاء بعضها وإعادة التفاوض على أخرى، بالتزامن مع توجه جديد نحو استقطاب شركات أميركية كبرى للاستثمار في الحقول المستعادة.

24 - كشف هوية مدير العمليات المالية لأحفاد رفعت الأسد في دبي وتبييض أموال بعد إحالته إلى لجنة الكسب غير المشروع 76

علمت "زمان الوصل" من مصادر مطلعة أن السلطات المختصة أحالت رغدان الزرزور، أحد أبرز متعهدي إزالة الأنقاض في دمشق وريفها، إلى لجنة الكسب غير المشروع، وذلك بعد التورط في سرقة أطنان من الحديد والنحاس والألمنيوم.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2026/565
قضايا الاقتصاد السوري – الطاقة، النفط، العقوبات، اقتصاد هش
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 565,
Issues in the Syrian economy – energy, oil, sanctions, fragile economy
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 22 شباط، 22 February 2026

1 - وزير الاقتصاد ووزير النقل لـ سانا: حول إلغاء قانون قيصر

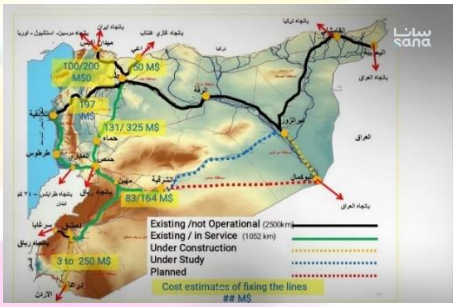

وزير الاقتصاد لـ سانا: إلغاء قانون قيصر خطوة تاريخية تزيل أكبر العوائق أمام الاقتصاد السوري

دمشق-سانا، 11/12/2025

أكد وزير الاقتصاد والصناعة السوري نضال الشعار أن قرار إلغاء "قانون قيصر" يمثل خطوةً تاريخية تزيل أحد أكبر العوائق التي واجهت الاقتصاد السوري، وتفتح آفاقاً واسعة أمام عودة الاستثمارات والمساعدات لدعم جهود إعادة الإعمار.

وقال الشعار في تصريح لمراسل سانا: إن إزالة هذا الحاجز ستسهم في تحسين الوضع الاقتصادي عبر توفير العملة الأجنبية وتعزيز القدرة على استيراد المواد الأساسية والآلات والتقنيات اللازمة لإعادة تشغيل المصانع المتوقفة، والمساهمة في استقرار الأسعار في الأسواق المحلية.

وأوضح الشعار أن إلغاء القانون سيسهل عودة الشركات العربية والأجنبية للاستثمار في سوريا، ويدعم انتعاش القطاع المصرفي من خلال تيسير العلاقات المالية الدولية، ما ينعكس إيجاباً على فرص التمويل والتصدير، ويعزز قدرة المنتج السوري على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية.

وأكد الشعار أن الوزارة تعمل مع شركائها في الحكومة ومع غرف الصناعة والمجتمع المدني على وضع حزم سياسات وحوافز تشجيعية وقوانين تنظيمية تهدف إلى استثمار هذه الفرصة في تعزيز الإنتاج الوطني ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأشار الوزير الشعار إلى مساهمة الجهود الدبلوماسية والجالية السورية بالخارج في بلوغ هذا الإنجاز، مثمناً دور الشركاء الإقليميين والدوليين الذي مهّد لهذا القرار، ومشدداً على أهمية تكاتف القطاعين العام والخاص لاستثمار هذه اللحظة التاريخية لصالح إعادة بناء اقتصاد سوري قوي ومزدهر.

وكان مجلس النواب الأمريكي صوت أمس بالأغلبية لصالح إلغاء العقوبات المفروضة على سوريا بموجب "قانون قيصر" الذي أُقرّ في كانون الأول 2019 لمعاقبة النظام البائد على جرائم الحرب التي ارتكبها بحق الشعب السوري خلال سنوات الثورة.

وجاء الإلغاء شاملاً ودون أي شروط، ضمن مادة مدرجة في قانون موازنة وزارة الدفاع الأمريكية لعام 2026، بعد جهود دبلوماسية مكثفة بذلتها الحكومة السورية، مدعومة بالجالية السورية والمنظمات السورية الأمريكية الفاعلة في واشنطن، إضافة إلى مساندة دول شقيقة وصديقة عملت لرفع هذه العقوبات التي أثقلت كاهل السوريين.

https://sana.sy/economy/2351375/

2 - وزير النقل لـ سانا... إلغاء قانون قيصر ينشط مشاريع النقل في سوريا

دمشق-سانا، 11/12/2025

أكد وزير النقل يعرب بدر أهمية إلغاء قانون قيصر بالنسبة لقطاع النقل في سوريا، نظراً لما سببه من قيود على التمويل وتدفقات الاستثمار في مشاريع البُنى التحتية خلال السنوات الماضية.

وأوضح الوزير بدر في تصريح لـ"سانا"، اليوم، أن رفع القيود سيسهم في تسهيل الوصول إلى التمويل اللازم لتطوير شبكات الطرق والسكك الحديدية، بما يعزز إعادة الربط بين المحافظات السورية وربط سوريا بدول الجوار والمنطقة.

وأشار الوزير بدر إلى أن تحسين القدرة التمويلية يمكّن من الاستفادة المثلى من الموقع الجغرافي المتميز لسوريا، بما يدعم جهود الانتعاش الاقتصادي، ويسهم في تطوير خدمات النقل المقدمة للمواطنين والارتقاء بها.

وكان مجلس النواب الأمريكي صوت أمس بالأغلبية لصالح إلغاء العقوبات المفروضة على سوريا بموجب "قانون قيصر" الذي أُقرّ في كانون الأول 2019، لمعاقبة النظام البائد على جرائم الحرب التي ارتكبها بحق الشعب السوري خلال سنوات الثورة.

https://sana.sy/economy/2351737/

3 - لبنان شريك لا وسيط... الساحل السوري منصّة استثمار إقليمية

الخبير السوري: آخر تحديث 15-12-2025

يعود الساحل السوري تدريجاً إلى واجهة الاهتمام الإقليمي والدولي، ولكن بأبعاد اقتصادية تنموية حقيقية هذه المرّة، بعيداً عن مظاهر "الكباش" السياسي ودعوات الانفصال والتقسيم المرتبطة ببازارات المصالح الضيقة.

وتوالت خلال الأيام القليلة الماضية إشارات لبدء التعاطي الاستراتيجي مع إقليم الساحل السوري، وإعادة استكشاف واستثمار سلاسل المقوّمات التي ينطوي عليها، من الثروات الدفينة إلى "ثروة الجغرافيا"، والتي لطالما كان بقاؤها خارج السياق الاستثماري الفعّال مثار تساؤلات ملحّة على مرّ عقود مضت.

وإن كان العقد الذي جرى توقيعه قبل أشهر بين هيئة المنافذ البحرية السورية وشركة "موانئ دبي العالمية" لاستثمار مرفأ طرطوس، هو بداية التقاط الفرص الدسمة

في الساحل، فإن أهمّ ملامح التوجّه الجديد للدولة السورية نحو فتح "صندوق الكنز"، ظهر في كلمة الرئيس الشرع الموجّهة لاجتماع محافظ اللاذقية مع وجهاء ولجان الأحياء منذ أيام: "الساحل من أبرز أولويات العمل الوطني في المرحلة الحالية، نظراً لموقعه الحيوي على ممرّات التجارة الدولية ولدوره في تعزيز الربط الاقتصادي بين سوريا ودول المنطقة."

وتلى ذلك اجتماع الشرع مع الشركة السورية للبترول وشركة شيفرون الأميركية في حضور توم باراك المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية، لبحث آفاق التعاون في مجال استكشاف النفط والغاز في السواحل السورية.

فرص متوالية

الواقع أن فرص الاستثمار في الساحل السوري تتجاوز الحيز القطاعي المحدود، إن كان من النفط أوالغاز أو الزراعة أو السياحة، إلى ما تتيحه "ملكة الجغرافيا" من فرص دسمة متوالية ممتدة في أفق إقليمي عابر للحدود السياسية.

د. سلمان ريا: الساحل السوري يبدو على عتبة تحوّل من شريط جغرافي يتميّز بموقعه.. إلى إقليم اقتصادي يُقاس بالدور والحركة

من هذه الرؤية ينطلق الخبير الاقتصادي سلمان ريا، وهو دكتور مهندس بحري ورئيس غرفة الملاحة البحرية سابقاً، معتبراً أن الساحل السوري يبدو على عتبة تحوّل من شريط جغرافي يتميّز بموقعه، إلى إقليم اقتصادي يُقاس بالدور والحركة والتأثير، أي إلى ساحل يمتلك ما هو أعمق من البحر، وأبعد من الميناء... ينطوي على ما يمكن تسميته "وعد الوصل"، إذا ما أُدير بمنطق التكامل لا بمنطق الفوات، و بعقل العبور لا بعقل العزلة.

لبنان شريك

ويذهب الدكتور ريا في حديثه إلى "المدن" إلى أبعد من المضمار السوري. فبرأيه، عندما نتحدّث عن سوريا كمنصّة ترانزيت إقليمية، لا يكتمل المعنى من دون لبنان، الذي لم يكن يوماً جغرافيا جوار فقط، بل كان امتداداً بنيوياً في حركة التبادل المتوسطي.

فلبنان بما يحمل من خبرات مصرفية عريقة، ومنظومات تشغيلية في إدارة المرافئ، وشبكة علاقات تجارية ومالية مأهولة بالثقة الدولية، يمكن أن يكون اليومَ مركز تمويل وتشغيل لوجستي بحري مشترك، تتدفق منه خبرات الشحن والتخزين والتأمين البحريّ نحو الساحل السوري، قبل أن تتوزّعَ تلك السلاسل براً إلى العمق العربي–الآسيوي، نحو العراق، الأردن، الخليج، السعودية، بل وحتى إيران ودول غرب آسيا.

تجارب راسخة

هي مِنح الجغرافيا التي وثّقتها تجارب فعلية تركت أثرها العميق، فالتاريخ . وفقاً للدكتور ريا .وثّق نموذجاً مكتملاً لهذا المنطق العابر، عبر خط النقل Ro-Ro الذي انطلق من ڤولوس في اليونان، ووصل من الشرق إلى بوابة أوروبا عبر الحمولات الآلية من سيارات وشاحنات وحاويات. ذلك الخطُّ الذي جعل اليونان بوّابة الشمال نحو الشرق، يمكن استعادته اليومَ بمنطق معاكس لا منافس: ميناء اللاذقية وميناء طرطوس يُعيدان تعريف سوريا كبوّابة عبورٍ للجنوبِ والشرق نحو أوروبا.

د. ريا: دور جديد للساحل ضمن منظومة اقتصادية متكاملة تقوم على أسس عدّة تتصدرها "المنطقة الحرة الساحلية اللامركزية

أما لبنان فيغدو مركز التشبيك المالي والتشغيل الذي يسند العبور بالاستثمار والضمانات المصرفية.

منطقة حرّة متكاملة

رؤية المهندس البحري لا تقوم .وفق تعبيره .على المرافئ وحدها، بل على هندسة دور جديد للساحل ضمن منظومة اقتصادية متكاملة تقوم على أسس عدّة، تتصدرها ما سمّاها "المنطقة الحرة الساحلية اللامركزية"، ويعرّفها بأنها فضاء التقاء الخبرات لا ازدحام الإدارات.

فتحويل الساحل إلى منطقة حُرّة لا مركزية الإدارة، يعني أن يتحوّل من مرفق تابع إلى إقليم اقتصادي مستقلّ الوظائف والقرارات، مفتوح على خبرات عابرة للحدود، تلتقى فيه قدراتُ لبنان اللوجستية والمالية، مع خبرات تركيا، والخليج، وأوروبا، وشرق آسيا، ضمن بيئةٍ قانونيةٍ تستندُ إلى: معاهدةUNCLOS ، اتفاقيةSOLAS ، اتفاقية MARPOL، وتلتزم بآليات التدقيق الإلزاميIMSAS :، التي تُشغّل الميناء وفق المعايير

البحرية العالمية، وتتيح لسوريا فرصة الخروج من هامش التوقيع إلى متنِ التنفيذ، تمهيداً لدخول اللوائح البيضاء الخاصة بمنظومات الملاحة الدولية.

موانئ نظيفة

لكن تبقى المرافئ محور الإستراتيجية الواعدة في التوجه نحو استثمار وتنمية الساحل.. فالدكتور ريا يرى أن تطوير المرافئ المتخصّصة بيئياً "الاقتصاد الأزرق" يبدأ من حماية البحرِ لا من استنزافه.

فمن بين أهم أركان التحوّل اللوجستي، إعادة تعريف وظيفة الاستقبال في الساحل عبر إنشاء مرافئ متخصّصة للحمولات الحسّاسة، وضبط الملوّثات والمواد السائلة. وهنا يأتي دور مرفق المناولة الكيماوية في منطقة الحميدية قرب الحدود اللبنانية مع محافظة طرطوس، المعروفة كمرفأ للمُلوّثات والمواد الكيميائية، والذي يجب تطويره ضمن بيئة تقنية وبيئية صارمة تلتزم بمضمون المعاهدة الدولية لمنع التلوثMARPOL ، ليكون ميناء نوعياً للترانزيت الكيماوي الآمن، يخفّف العبء عن المرافئ العامة، ويؤسّس لتجارة إقليمية متخصّصة تتعلق بالصناعة البحرية والبتروكيميائيات والغذائيات وتخزين المواد الخام.

موانئ جافّة متممة

ثمة مكوّن متمم للمنظومة اللوجستية الواعدة في الساحل، تتمثّل، في رأي رئيس غرفة الملاحة البحرية السابق، في شبكة المرافئ الجافة، بما أن الميناء الذي لا يتنفس برّاً يختنق بحراً.

د. ريا: تحويل المناطق الصناعية والحدودية إلى امتداد مباشر للميناء عبر مرافئ جافة ومراكز جمركية ولوجستيات متقدّمة

فالتكامل الحقيقي يبدأ من الداخل السوري، حيث يجب تحويل المناطق الصناعية والحدودية إلى امتداد مباشر للميناء عبر مرافئ جافة ومراكز جمركية ولوجستيات متقدّمة مثل: عدرا، حسياء، الشيخ نجار.

مع إنشاء موانئ جافة مماثلة على الحدود اللبنانية، الأردنية، والعراقية، لتكون نقاط تفريغ وتخليص وإعادة شحن عابرة، تتيح للساحل أن يستقبل الحاوية اليوم، ويُخليَها إلى البرّ في الغد بلا اختناق ولا تأخير ولا كُلف مرتفعة.

شراكة فاعلة لا مجرّد وساطة

يصرّ الخبير ريا في تصوره لمستقبل منظومة استثمار الإقليم، على أن لبنان شريك لا وسيط، والميناءين جناحان لجسد اقتصادي متوسّطي واحد.

إذ يمكن للبنان – عبر مصارفه، شركات الشحن، والخبرة المرفئية – أن يتولّى عدّة مهام استراتيجيّة.. كتمويل العقود اللوجستية المشتركة، وإدارة مسارات التأمين والتحميل، وتأسيس شركات النقل العابرة عبر الحدود، بحيث يغدو لبنان ركيزة التمويل... وسوريا منصّة التشغيل والعبور والتنفيذ، في معادلة تُعيد للمتوسّط دور الجسر الفعّال بين أوروبا والعالم العربي وغرب آسيا.

ويوضح الدكتور ريا رؤيته لفلسفة إدارة عميقة للمرافق الواعدة، ويرى أن الأمن هنا قانون مؤسّسي لا شعار، واستثمار البحر فوق السياسة لا تحتها.

فإعادةَ البناء المؤسسيّ – قانونياً وبيئياً وإدارياً – تُعيد للمرفأ ثقة المستثمر قبل ثقة السفينة، وتجعل من الساحل منطقة حُرّة تُدار اقتصادياً وفق استراتيجيات وطنية متوسّطية مفتوحة لا مُقيّدة بالأطر التقليدية، بحيث يصبح المتوسط منطق التقاء لا ساحة تنازع، ويصبح الميناء منصّة تشغيل لا بوّابة ازدحام.

ويختم الخبير الاقتصادي البحري بأنّ القيمةَ الاقتصادية للساحل السوري لا تكمن في أنه يطل على البحر، بل في قابليته لأن يقود حركة العبور من البحر إلى البرّ العربيّ والآسيويّ، ومن البرّ إلى المتوسط الأوروبيّ والقارّي.

بهذا المنطق، من وجهة نظره، تعودُ سوريا – ومعها لبنان – إلى قلبِ اقتصاد التبادل المتوسّطي، حيث تُقاس الأوطان اليوم بالدور الذي تلعبه في حركة التجارة، لا بالحدِّ الذي يقف عنده البحر، ولا باليوم الذي توقّف فيه التاريخ.

ناظم عيد / المدن اللبنانية، https://syrianexpert.sy/?p=91254

4 - الساحل السوري... حين يصبح البحرُ خطَّ عبورٍ لا خطَّ نهاية

د. سلمان ريا

على ضفاف شرق المتوسّط، حيث تتعانقُ خرائطُ التجارةِ بثلاثِ قاراتٍ، ويصنعُ المرفأُ اليومَ ما كانت تصنعهُ المدنُ التاريخيةُ بالأمس، يقفُ الساحل السوري على عتبةِ

تحوّلٍ ممكن: من شريطٍ جغرافيٍ يُقدَّرُ بالموقع، إلى إقليمٍ اقتصاديٍ يُقاسُ بالدورِ والحركةِ والتأثير. إنّه ساحلٌ يمتلكُ ما هو أعمقُ من البحر، وأبعدُ من الميناء... يمتلكُ وعدَ الوصل، إذا ما أُديرَ بمنطقِ التكاملِ لا بمنطقِ الفواتِ، وبعقلِ العبورِ لا بعقلِ العزلة.

فحين نتحدّثُ عن سوريا كمنصّةِ ترانزيتٍ إقليمية، لا يكتملُ المعنى من دون لبنان، الذي لم يكن يوماً جغرافيا جوارٍ فقط، بل امتداداً بنيوياً في حركةِ التبادل المتوسطي. لبنانُ، بما يحملُ من خبراتٍ مصرفيةٍ عريقة، ومنظوماتٍ تشغيليةٍ في إدارةِ المرافئ، وشبكةِ علاقاتٍ تجاريةٍ وماليةٍ مأهولةٍ بالثقةِ الدولية، يمكن أن يكون اليومَ مركزَ تمويلٍ وتشغيلٍ لوجستيٍ بحريٍ مشترك، تتدفقُ منهُ خبراتُ الشحنِ والتخزينِ والتأمينِ البحريّ نحو الساحل السوري، قبل أن تتوزّعَ تلك السلاسلُ براً إلى العمق العربي–الآسيوي، نحو العراق، الأردن، الخليج، السعودية، بل وحتى إيران ودول غرب آسيا.

لقد حملَ التاريخُ نموذجاً مكتملاً لهذا المنطقِ العابر، عبر خط النقل Ro-Ro الذي انطلق من ڤولوس في اليونان، ووصلَ منهُ الشرقُ إلى بوابةِ أوروبا عبر الحمولاتِ الآليةِ من سياراتٍ وشاحناتٍ وحاويات. ذلك الخطُّ الذي جعل اليونان بوّابةَ الشمالِ القارّي نحو الشرق، يمكنُ استعادتهُ اليومَ بمنطقٍ معاكسٍ لا منافس: ميناءُ اللاذقية وميناءُ طرطوس يُعيدان تعريفَ سوريا كبوّابةِ عبورٍ للجنوبِ والشرق نحو أوروبا، أما لبنان فيغدو مركزَ التشبيكِ المالي والتشغيلي الذي يسندُ العبورَ بالاستثمار والضماناتِ المصرفية.

غير أنّ هذه الرؤية لا تقومُ على المرافئ وحدها، بل على هندسةِ دورٍ جديدٍ للساحل ضمن منظومةٍ اقتصاديةٍ متكاملة، أساسها:

أولاً: المنطقة الحرة الساحلية اللامركزية – فضاءُ التقاءِ الخبراتِ لا ازدحامِ الإدارات

إنّ تحويل الساحل إلى منطقةٍ حُرّةٍ لا مركزية الإدارة يعني أن يتحوّل من مرفقٍ تابع، إلى إقليمٍ اقتصاديٍ مستقلّ الوظائفِ والقرارات، مفتوحٍ على خبراتٍ عابرةٍ للحدود، تُلتقى فيه قدراتُ لبنان اللوجستية والمالية، مع خبرات تركيا، والخليج، وأوروبا، وشرق آسيا، ضمن بيئةٍ قانونيةٍ تستندُ إلى:

معاهدةUNCLOS ،

اتفاقيةSOLAS ،

اتفاقيةMARPOL ،

وتلتزمُ بآلياتِ التدقيقِ الإلزاميIMSAS :، التي تُشغّلُ الميناءَ وفق المعاييرِ البحرية العالمية، وتتيحُ لسوريا فرصةَ الخروج من هامشِ التوقيعِ إلى متنِ التنفيذِ، تمهيداً لدخول اللوائحِ البيضاءِ الخاصةِ بمنظومات الملاحة الدولية.

ثانياً: تطويرُ المرافئ المتخصّصةِ بيئياً – الاقتصادُ الأزرقُ يبدأُ من حمايةِ البحرِ لا من استنزافهِ

من بين أهمّ أركانِ التحوّل اللوجستي، إعادةُ تعريفِ وظيفةِ الاستقبالِ في الساحلِ عبر إنشاءِ مرافئِ متخصّصةٍ للحمولاتِ الحسّاسة، وضبطِ الملوّثات والموادِ السائلة، وهنا يأتي دورُ مرفقِ المناولة الكيماوية في منطقة الحميدية قرب الحدود اللبنانية مع محافظة طرطوس، المعروفة كمرفأ للمُلوّثات والموادِ الكيميائية، والذي يجبُ تطويرهُ ضمن بيئةٍ تقنيةٍ وبيئيةٍ صارمةٍ تلتزم بمضمون المعاهدة الدولية لمنع التلوثMARPOL ، ليكون ميناءً نوعياً للترانزيتِ الكيماوي الآمن، يخفّفُ العبءَ عن المرافئ العامة، ويؤسّس لتجارةٍ إقليميةٍ متخصّصةٍ تتعلق بالصناعة البحرية والبتروكيميائيات والغذائيات وتخزينِ المواد الخام.

ثالثاً: شبكةُ المرافئِ الجافةِ – الميناءُ الذي لا يتنفس برّاً يختنق بحراً

إنّ التكاملَ الحقيقي يبدأُ من الداخلِ السوريّ، حيث يجبُ تحويلُ المناطق الصناعية والحدودية إلى امتدادٍ مباشرٍ للميناء عبر مرافئَ جافةٍ ومراكز جمركية ولوجستياتٍ متقدّمةٍ، مثل:

عدرا،

حسياء،

شيخ نجار،

مع إنشاء موانئ جافة مماثلةٍ على الحدود اللبنانية، الأردنية، والعراقية، لتكون نقاط تفريغٍ وتخليصٍ وإعادة شحنٍ عابرة، تتيحُ للساحلِ أن يستقبلَ الحاويةَ اليوم، ويُخليَها إلى البرّ في الغدِ بلا اختناقٍ ولا تأخيرٍ ولا كُلفٍ مرتفعةٍ.

رابعاً: لبنانُ شريكٌ لا وسيط، والميناءان جناحان لجسدٍ اقتصاديٍ متوسّطيٍ واحد

يمكن للبنان – عبر مصارفه، شركات الشحن، والخبرة المرفئية – أن يتولّى:

–تمويلَ العقودِ اللوجستيةِ المشتركة،

–إدارةَ مسارات التأمينِ والتحميل،

–وتأسيسَ شركات النقل العابرة عبر الحدود،

بحيثُ يغدو لبنانُ ركزّةَ التمويل... وسوريا منصّةَ التشغيل والعبور والتنفيذ، في معادلةٍ تُعيدُ للمتوسّط معنى الجسر بين أوروبا والعالم العربي وغرب آسيا.

خامساً: الأمنُ هنا قانونٌ مؤسّسيٌ لا شعار، واستثمارُ البحر فوق السياسةِ لا تحتها

إنّ إعادةَ البناءِ المؤسسيّ – قانونيا وبيئيا وإداريا – تُعيدُ للمرفأ ثقةَ المستثمر قبل ثقةَ السفينة، وتجعلُ من الساحل منطقةً حُرّةً تُدارُ اقتصادياً وفق استراتيجياتٍ وطنيةٍ متوسّطيةٍ مفتوحةٍ لا مُقيّدةٍ بالأطرِ التقليدية، بحيثُ يصبح المتوسطُ منطقَ التقاء لا ساحةَ تنازع، ويصبحُ الميناءُ منصّةَ تشغيل لا بوّابةَ ازدحام.

إنّ القيمةَ الاقتصادية للساحل السوري ليست كامنةً في أنه يطل على البحر، بل في قابليته أن يقود حركةَ العبورِ من البحرِ إلى البرّ العربيّ والآسيويّ، ومن البرّ إلى المتوسط الأوروبيّ والقارّي.

بهذا المنطق، تعودُ سوريا – ومعها لبنان – إلى قلبِ اقتصادِ التبادل المتوسّطي، حيثُ تُقاسُ الأوطانُ اليومَ بالدور الذي تلعبهُ في حركةِ التجارة، لا بالحدِّ الذي يقفُ عندهُ البحر، ولا باليوم الذي توقّفَ فيهِ التاريخ.

من صفحة موقع الصناعي السوري

5 - مليون لاجئ سوري في لبنان وتركيا يعودون إلى بلادهم

سوريون ينتظرون على معبر حدودي في تركيا للعودة إلى سوريا (غيتي)

Published On 16/12/202516/12/2025

إعاد نحو مليون لاجئ سوري إلى بلدهم من تركيا ولبنان خلال الأشهر الماضية، وسط تسارع عودة اللاجئين الطوعية إلى سوريا، وفق ما أعلنه البلدان.

وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان- اليوم الثلاثاء- إن عدد السوريين الذين عادوا من تركيا وحدها منذ سقوط نظام الأسد أواخر 2024 بلغ 580 ألفا، مؤكدا أن عودتهم الآمنة والكريمة ستتسارع كلما ترسّخ مناخ الاستقرار في سوريا.

وخلال مشاركته في مؤتمر السفراء الأتراك الـ16 بالعاصمة أنقرة، أكد أردوغان أن أنقرة تبذل في سوريا جهودا مماثلة لما تبذله من أجل قطاع غزة.

وأشار إلى أن سوريا في ظل قيادة الرئيس أحمد الشرع قطعت خلال فترة قصيرة شوطا مهما على طريق إعادة الاندماج مع المجتمع الدولي.

وفي لبنان، أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية اللبنانية حنين السيد -في بيان لها على إكس أمس الاثنين- عودة 380 ألف لاجئ سوري إلى بلدهم منذ يوليو/تموز الماضي، وذلك في إطار تنفيذ خطة العودة الآمنة التي أطلقتها الحكومة اللبنانية.

وأشارت إلى أن نحو 74 ألفا آخرين أعربوا عن رغبتهم في العودة قبل نهاية العام الحالي.

اللاجئون السوريون واجهوا ظروفا صعبة في لبنان خلال سنوات اللجوء (غيتي)

وأضافت أن "هذا التقدم في مسار الخطة يعكس التزام الحكومة اللبنانية الراسخ بضمان عودة مستدامة للنازحين إلى سوريا، كما يؤكد فعالية الشراكة القائمة مع الجهات الوطنية والدولية المعنية."

وفي شهر يوليو/تموز الماضي، أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة برنامج العودة الطوعية المنظمة لدعم السوريين الموجودين في لبنان الذين يقررون العودة طوعا إلى سوريا، وذلك بطريقة كريمة وآمنة.

يذكر أن تركيا ولبنان شكّلا الوجهتين الأساسيتين لأكبر موجات النزوح السوري منذ بدء الثورة السورية عام 2011. وفي سبتمبر/أيلول الماضي، قالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنه لا يزال أكثر من 7 ملايين شخص نازحين داخليا في سوريا، بينما يعيش أكثر من 4.5 ملايين آخرين في الخارج لاجئين، داعية المجتمع الدولي إلى دعم إعادة إعمار البلاد لتشجيع عودة اللاجئين.

وحسب الأمم المتحدة، يستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة للفرد الواحد حول العالم، إذ أشارت التقديرات إلى أنه خلال السنوات الماضية عاش في البلاد 1.5 مليون لاجئ سوري وأكثر من 13 ألف لاجئ من جنسيات أخرى، في حين عاش 90% من اللاجئين السوريين في حالة من الفقر المدقع.

أما تركيا، فتستضيف نحو 2.5 مليون لاجئ سوري، ووصل عدد اللاجئين السوريين ذروته عام 2021 حين بلغ أكثر من 3.7 ملايين لاجئ، ليعود وينخفض بعد ذلك، حسب بيانات إدارة الهجرة. المصدر :وكالات

https://www.aljazeera.net/news/2025/12/16/%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

6 - الاقتصاد السوري يستعد لجني ثمار رفع العقوبات الأوروبية

الثلاثاء 20 مايو 2025 10:01 م

سمحت دول الاتحاد الأوروبي، اليوم الثلاثاء، برفع كل العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية في محاولة لدعم تعافي دمشق، بعد النزاع الذي امتد لأربعة عشر عاماً، وسقوط نظام الأسد، وقد استهدفت العقوبات المفروضة على سورية بدءاً من عام 2011، رأس النظام السابق بشكل رئيسي، ومن المقرر أن يكشف وزراء الخارجية الأوروبيون عن قرار رفع العقوبات رسمياً خلال اجتماعهم في بروكسل اليوم. فقد قالت مسئولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي كايا كالاس في وقت سابق من اليوم، إن الاتحاد ليس لديه خيار سوى رفع العقوبات عن سورية، وإن هذا الأمر ضروري وإلا فإن الوضع سيتطور إلى ما حدث في أفغانستان، مثمنة القرار الأميركي برفع العقوبات الذي صدر الأسبوع الفائت، واصفة إياه بأنه خطوة إيجابية.

وقال الباحث الحقوقي المعتصم الكيلاني في تصريح لـ"العربي الجديد" إن العقوبات المفروضة على سورية من جانب الاتحاد الأوروبي تقسّم إلى عدّة أقسام، منها، عقوبات تطاول أشخاصاً بعينهم، حيث يوجد 324 شخصاً من أزلام رئيس النظام السابق بشار الأسد، وستبقى هذه العقوبات مفروضة على هؤلاء الأشخاص، أما القسم الآخر فهو

مرتبط بـ84 كياناً من شركات ومؤسسات وجهات كانت تدعم الأسد وانتهاكات حقوق الإنسان، وتساهم في دعم المليشيات المسلحة، وقد بقيت هذه العقوبات أيضاً، أما القسم الثالث وهو الأهم في موافقة الاتحاد الأوروبي، ويرتبط بالعقوبات الاقتصادية المباشرة وبالتالي صار اليوم رفع حظر لاستيراد النفط السوري، كما أصبح بالإمكان التعامل مع المصرف التجاري السوري والمصرف المركزي، كما سيرفع الحظر عن تصدير الأدوات التكنولوجية إلى سورية، إضافة إلى رفع حظر الاستثمارات والسماح للشركات الأوروبية بالاستثمار وخاصة بالغاز والطاقة والبنى التحتية، وهذا ما سيسهم في بدء إعادة الإعمار بسورية. وأيضاً، سيشمل القرار رفع الحظر عن استخدام الطائرات السورية للأراضي الأوروبية وبالتالي سيعود الطيران بشكل مباشر إلى تلك الدول والعكس كذلك أيضاً، حيث سيفك الحظر فوق الأراضي السورية وستكون محطة ويمكن المرور فيها، وذلك بحسب الكيلاني، كما سيسمح باستخدام الأراضي الأوروبية والشحن البري والبحري وكل عمليات الاستيراد والتصدير من سلع ومنتجات سورية وأوروبية، ولكن سيبقى هناك حظر واضح على تصدير السلاح إلى سورية، وعلى المواد مزدوجة الاستخدام التي يمكن أن تستخدم لأمور سلمية وعسكرية في آن واحد.

وأكد الكيلاني أهمية أن سورية أصبحت اليوم بلا عقوبات أوروبية، وهذا ما سيكشف للدول الأخرى عن المنافع السياسية للاعتراف بالدولة السورية وتبادل التمثيل الدبلوماسي وخاصة بوجود الكثير من الدول التي تتحفظ على الاعتراف والتمثيل عندما تكون هناك عقوبات مفروضة من الاتحاد الأوروبي أو الدول الحليفة، أي أن ذلك سيكون له تأثير إيجابي على مكانة سورية السياسية، كما سيكون لرفع العقوبات انعكاسات على الأوضاع الأمنية والداخلية، وهذا ما سيشكل تأثيرا إيجابيا على الحياة العامة وبدء إعادة الإعمار في سورية، ما سيساعد الدولة على تحقيق التوازن الأمني والعسكري وحصر السلاح بيدها.

بدوره، يرى الخبير الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس، في تصريح لـ"العربي الجديد" أن هذه الخطوة هامة جداً ضمن حلقة رفع العقوبات الأمريكية وتوجيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للدول الأوروبية لرفع العقوبات عن سورية وتخفيض القيود التجارية والقانونية المفروضة على سورية ونظام الأسد، وهذا يعني مساعدة الحكومة

السورية للنهوض بالاقتصاد الوطني بعد الحرب، لافتاً إلى أن هذا الإجراء كان مشروطاً بأنه ستتم إعادة فرض العقوبات مرة أخرى في حال لم تلتزم الحكومة السورية بحماية كل مكونات الشعب السوري وقيادة البلاد إلى الديمقراطية.

وأوضح أن العقوبات الأوروبية فُرضت بإجراءات فقط وليس بإجراءات وقوانين كما هو الوضع بالنسبة للعقوبات الأمريكية، لذلك قرار الاتحاد يعني رفع جميع العقوبات إلا ما يتعلق برموز نظام الأسد ومنتهكي حقوق الإنسان.

ويرى أن الانعكاسات الإيجابية لهذا القرار ترتبط باستعادة مكانة سورية في المنظومة الدولية المالية والاقتصادية والسياسية أيضاً، معتبراً أن رفع العقوبات ليس الغاية وإنما وسيلة للوصول إلى بناء الاقتصاد السوري.

وحول التأثيرات على القطاع المالي تحديداً، أشار الجاموس إلى أن العقوبات كانت تفرض قيوداً على المصرف المركزي وتجميد أصوله، وبالتالي فإن رفع العقوبات يعني كمية من الأموال لمصلحته، كما أن أغلب المسئولين لدى نظام الأسد كانت لديهم حسابات بنكية في سويسرا التي تعد ضمن الاتحاد الأوروبي، متمنياً فك تجميد أموال هؤلاء الأشخاص والتي تقدر بحوالي 500 مليون دولار، وإعادتها إلى البنك المركزي، ما سيرفع الاحتياطي الأجنبي وزيادة تدخل المصرف بالأسواق، إضافة إلى إعادة سورية إلى منظومة التحويلات المالية العالمية (سويفت)، التي تضم 11 ألف بنك بأكثر من 200 دولة، وهي منظومة بلجيكية في بروكسل التي تتبع للاتحاد الأوروبي.

وإن ذلك سيؤثر على إعادة التعاملات المالية بين سورية والبنوك الأوروبية وتشجيع التجارة والاستيراد والتصدير والتعاملات والتحويلات المالية الآمنة عن طريق منظومة سويفت، سواء كانت تلك التحويلات من المستثمرين الأوروبيين الذين تتجه أنظارهم إلى سورية أكثر من أي دولة أخرى نظراً لوجود واجهة على الدول الأوروبية وهي تركيا التي تعد متوافقة مع الحكومة الحالية، أو من المستثمرين الآخرين، متمنياً أن تفتتح البنوك الأوروبية فروعاً لها في سورية لدعم القطاع المصرفي المتهالك.

وفي السياق يتابع الجاموس: "تعاني أوروبا من أزمة طاقة كبيرة نتيجة الحرب الروسية-الأوكرانية، ولها مصلحة في سورية لإتمام مشروع الغاز القطري إلى تركيا وأوروبا عبر سورية، لتعويض هذا النقص الكبير في مستويات الطاقة والغاز، لذلك فإن

المصلحة متبادلة في حال تم تحقيق تنمية اقتصادية واستقرار أمني وقانوني وغير ذلك في سورية". وحذّر من فتح الأسواق السورية بشكل كبير أمام البضائع الأوروبية لأن ذلك سيغرق الأسواق بمنتجات تنافسية ما سيضعف حالة المنتج السوري، وسيؤثر سلباً على القطاع الصناعي السوري، لافتاً إلى أن حجم التبادل التجاري بين سورية والاتحاد الأوروبي تجاوز ثلاث مليارات دولار في عام 2010، علماً أن سورية لم تكن ضمن الحلف الغربي حينها.

https://www.ikhwanonline.com/article/268429/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF-%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%8A-%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9

7 - سورية تبدأ تطهير الاقتصاد بإمبراطوريات تجارية مرتبطة بالمخلوع بشار

الخميس 13 فبراير 2025 02:40 م

ما أن سقط نظام بشار الأسد في سورية، حتى عكفت الإدارة الجديدة على تطهير اقتصاد البلاد من فلوله الاقتصادية، حيث شرعت بالتحقيق في إمبراطوريات تجارية تضم شركات بمليارات الدولارات يمتلكها حلفاء الرئيس المخلوع، وقد أجرت محادثات مع بعض رجال الأعمال الأثرياء في إطار ما تعتبره حملة لاستئصال الفساد والنشاط غير القانوني، وفقاً لما أوردت وكالة رويترز اليوم الخميس.

وتأتي هذه الخطوة بعدما تعهدت السلطات السورية الجديدة بإعادة إعمار سورية بعد حرب دامت 13 عاماً، وبإنهاء النظام الاقتصادي شديد المركزية والفاسد الذي هيمن عليه أتباع الأسد. ولتحقيق هذه الأهداف، شكلت السلطة التنفيذية بقيادة الرئيس الجديد أحمد الشرع لجنة مكلفة بتحليل المصالح التجارية المتشعبة لكبار رجال الأعمال المرتبطين بالأسد، مثل سامر فوز ومحمد حمشو، حسبما ذكرت ثلاثة مصادر لرويترز.

ووفقاً لمراسلات اطلعت عليها وكالة رويترز بين مصرف سورية المركزي والبنوك التجارية، فإن الإدارة الجديدة أصدرت أوامر بعد أيام من السيطرة على دمشق تهدف

إلى تجميد الأصول والحسابات المصرفية للشركات والأفراد المرتبطين بالأسد، وشملت لاحقاً على وجه التحديد أولئك المدرجين على قوائم العقوبات الأمريكية.

وذكر مسئول حكومي ومصدران سوريان مطلعان على الأمر، طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم، أن حمشو وفوز عادا إلى سورية من الخارج والتقيا بشخصيات بارزة في "هيئة تحرير الشام" في دمشق في يناير، فيما تفرض الولايات المتحدة عقوبات عليهما منذ عامي 2011 و2019 على التوالي.

وأوضحت المصادر الثلاثة أن الرجلين اللذين يثيران استهجان العديد من السوريين بسبب علاقاتهما الوثيقة مع الأسد، تعهدا بالتعاون مع جهود تقصي الحقائق التي تبذلها القيادة الجديدة. وتتهم وزارة الخزانة الأميركية "مجموعة أمان القابضة" التي يملكها فوز بالتربح من الحرب في سورية، وتتنوع أعمالها بين صناعة الأدوية وتكرير السكر والتجارة والنقل.

وبالمثل، فإن مصالح حمشو التي تندرج تحت مجموعة حمشو الدولية واسعة النطاق، وتراوح بين البتروكيماويات والمنتجات المعدنية وصولاً إلى الإنتاج التلفزيوني. ولم يستجب حمشو، الذي اتهمته وزارة الخزانة الأمريكية بأنه واجهة للأسد وشقيقه ماهر، لطلب من "رويترز" للتعليق. كما لم يتسن الوصول إلى فوز للتعقيب.

ولم يسبق الإعلان عن إنشاء اللجنة، التي لا يُعرف أعضاؤها، أو المحادثات بين الحكومة السورية الجديدة واثنين من رجال الأعمال اللذين ربطتهما صلات وثيقة بحكومة الأسد ويسيطران على قطاعات كبيرة من الاقتصاد السوري. ويقول محللون ورجال أعمال سوريون إن النهج الذي ستتبعه الحكومة السورية الجديدة تجاه الشركات القوية المرتبطة بالأسد، والذي لم يتضح بالكامل بعد، سيكون أساسياً في تحديد مصير الاقتصاد في الوقت الذي تكافح فيه الإدارة لإقناع واشنطن وحلفائها برفع العقوبات.

وقد أكد وزير التجارة ماهر خليل الحسن ورئيس هيئة الاستثمار السورية أيمن حموية لرويترز أن الحكومة على اتصال ببعض رجال الأعمال المرتبطين بالأسد، دون تحديدهم أو الخوض في تفاصيل.

بدوره، أكد خلدون الزعبي، الذي تعاون مع فوز لفترة طويلة، أن شريكه أجرى محادثات مع السلطات السورية، لكنه لم يؤكد معلومة زيارته للبلاد. وقال الزعبي من

بهو فندق فور سيزونز في وسط دمشق، والذي تملك مجموعة فوز حصة أغلبية فيه: "أبلغهم فوز بأنه مستعد للتعاون مع الإدارة الجديدة وتقديم كل الدعم للشعب السوري والدولة الجديدة. وهو مستعد للقيام بأي شيء يُطلب منه". وقال المصدران السوريان إن فوز الذي يحمل الجنسية التركية غادر دمشق بعد المحادثات، ولم يتسن لرويترز التأكد من مكان حمشو.

وبفرضها عقوبات على فوز وحاشيته قبل خمسة أعوام ونصف العام تقريباً، شدّدت وزارة الخزانة الأمريكية حصارها لنظام الأسد المخلوع، لكن نجاح هذه العقوبات بقي مرهوناً حينها بتعاون بعض الدول العربية، لا سيما لبنان والإمارات، وبخاصة من المصرفين المركزيين في هذين البلدين.

وفي ذلك الوقت، قال رئيس مجموعة اقتصاد سورية أسامة قاضي، لـ"العربي الجديد"، إنه يأمل في أن تكلل العقوبات الأميركية على سامر فوز وإخوته وشركاته بتعاون من لبنان والإمارات، خصوصاً من مصرفيهما المركزيين، للكشف عن أمواله ونشاطاته المالية، لتأخذ العقوبات طريقها للتطبيق ولا تبقى صورية أو إعلامية، مثل العقوبات التي تم فرضها على نظام بشار الأسد المخلوع والعديد من الشخصيات، الحكومية والخاصة، منذ منتصف عام 2011.

كما أوضح قاضي، حينها، أن نظام بشار الأسد كان يلتف على العقوبات الأوروبية والأمريكية من خلال أشخاص يبدلهم كل فترة، فيما كان سامر فوز أهم أدوات الأسد للالتفاف على العقوبات واستيراد النفط من إيران والوساطات لعملية إعادة الإعمار، وكشف أن من أهم أسباب معاقبة فوز وتعقبه هو وضع اليد على ممتلكات المهجرين من سورية لإقامة أبراج وناطحات سحاب بسورية، فضلاً عن كسر فوز العقوبات المفروضة، بما في ذلك التعامل مع تنظيم "داعش" الإرهابي واستيراد القمح والنفط الخام خلال الأعوام السابقة.

https://www.ikhwanonline.com/article/266880/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%AA%D8%B7%D9%87%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%A5%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%B7%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D9%84%D9%88%D8%B9-%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D8%B1

8 - وزير المالية السوري: الدين الداخلي صفر وسنطالب إيران وروسيا بأضعاف ديونهما

Published On 4/1/20264/1/2026

في مقابلة موسعة ضمن برنامج "صالون الجمهورية" على منصة" سوريا الآن" التابعة لشبكة الجزيرة قدّم وزير المالية السوري محمد يسر برنية عرضا تفصيليا للسياسات المالية والاقتصادية المعتمدة خلال المرحلة الانتقالية، واضعا الرأي العام أمام أرقام ومقاربات غير مألوفة في الخطاب الرسمي السوري.

وتناولت المقابلة قضايا تمتد من الموازنة والفائض المالي إلى الدين العام والإصلاح الضريبي ودور القطاع الخاص، وصولا إلى ملف الديون المترتبة لإيران وروسيا، والذي وصفه الوزير صراحة بأنه "بغيض."

فائض مالي تتحفظ الحكومة على الاحتفاء به

وكشف وزير المالية أن الحكومة حققت فائضا في الموازنة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام، لكنه شدد منذ البداية على أن هذا الرقم لا يمكن فصله عن الواقع الاجتماعي، وقال "نعم، لدينا فائض في الموازنة، لكن هذا الفائض لا يعكس وضعا مثاليا."

وأوضح الوزير أن هذا الفائض لا يُعد إنجازا بحد ذاته، مضيفا "لا يمكن أن يفتخر أحد بأن لديه أموالا في جيبه وأطفاله جوعانين، ومدارسه مدمرة، ومشافيه تحتاج إلى إعادة تأهيل."

وبرر برنية تحقيق الفائض بأنه نتيجة مباشرة لمكافحة الفساد وضبط الإنفاق الاستثماري، مشيرا إلى أن الحكومة قيدت الصرف على المشاريع غير الجاهزة، وهو ما انعكس ماليا، لكنه لا يلغي الحاجة الملحّة إلى توجيه الموارد نحو القطاعات الاجتماعية.

الشفافية والانضباط المالي كخيار ثابت

وربط الوزير بين إدارة المال العام وبين الشفافية باعتبارها شرطا للثقة الشعبية، وقال "كل ليرة ستدخل الموازنة العامة ستعرفون من أين جاءت وأين أُنفقت."

وأوضح أن الحكومة ستنشر تقارير مالية دورية بعد إقرار الموازنة، معتبرا أن المواطن شريك في الرقابة والمساءلة.

وفي هذا السياق، شدد برنية على أن الانضباط المالي هو الأساس في أي استقرار اقتصادي، قائلا إن "استقرار الليرة السورية يأتي بالدرجة الأولى من الانضباط في المالية العامة وعدم تمويل العجز من المصرف المركزي"، معتبرا أن هذه السياسة ليست ظرفية، بل خيار طويل الأمد.

الدين العام.. تصفير الداخلي وتقييد الخارجي

وفي حديثه عن الدين العام، أعلن وزير المالية أن الحكومة سددت كامل السلف المستحقة لمصرف سوريا المركزي، مؤكدا أن "الدين الداخلي اليوم صفر."

وأوضح أن الحكومة حريصة على عدم اللجوء إلى المصرف المركزي في التمويل، دعما لاستقلاليته.

أما الدين الخارجي فقدّره بنحو 4.5 مليارات دولار، موضحا أن الحكومة دخلت في مسارات تفاوضية لمعالجته.

وقال "لا نريد أن نحمّل الأجيال المقبلة أي دين"، مضيفا أن الاقتراض السهل "رأيناه يُغرق دولا أخرى"، وأن أي اقتراض محتمل سيكون "بشروط ميسرة جدا ولأهداف اجتماعية أو إستراتيجية واضحة."

برنية: هناك ديون بغيضة تجاه إيران وروسيا ونعمل على إعداد مطالبات مالية مضادة بأضعاف ما يُطلب (سوريا الآن)

إيران وروسيا

الملف الأكثر حساسية في المقابلة كان توصيف برنية الديون المترتبة لإيران وروسيا، حيث قال إن "هناك ديونا بغيضة تجاه إيران وروسيا"، وكشف أن الحكومة تعمل على إعداد مطالبات مالية مضادة، مضيفا "إذا هم يطالبون بمبلغ معين فنحن سنطالب بأضعافه، من مساهمتهم في تدمير البلد."

وأكد أن هذا الملف "سياسي معقد"، لكنه شدد على أن الدولة "لن تفرط بأي حق من حقوق السوريين"، وأنها ستسعى إلى تحميل الأطراف المعنية مسؤولياتها الكاملة.

الإصلاح الضريبي وإعادة تعريف دور الدولة

داخليا، عرض وزير المالية ملامح النظام الضريبي الجديد، مؤكدا أنه يقوم على التبسيط وخفض النسب، مع توسيع قاعدة الالتزام، وقال "نحن نريد خفض الضرائب، لكن زيادة الالتزام."

وأوضح أن ضريبة المبيعات ستكون بحدود 5%، وأن شرائح واسعة من ذوي الدخل المحدود ستكون معفاة.

وفي موازاة ذلك، شدد على أن الدولة "لن تنافس القطاع الخاص"، وأن شركات القطاع العام ستعاد هيكلتها أو تحويلها إلى شركات مساهمة، مع إمكانية دمج أو تصفية غير القابلة للحياة، بما يخدم النمو الاقتصادي.

الليرة السورية والدولرة كمرحلة مؤقتة

وفي ما يخص العملة، نفى برنية وجود توجه دائم نحو الدولرة، معتبرا أن استخدام الدولار هو "مرحلة انتقالية"، وقال "نريد أن نصل إلى مرحلة يكون فيها المواطن واثقا بالليرة السورية، ويتعامل بها دون خوف."

وأكد أن هذا التحول لن يتم بقرارات قسرية أو أمنية، بل عبر الاستقرار المالي والسياسة النقدية المتماسكة، مما يعيد الثقة بالعملة الوطنية تدريجيا.

المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/amp/ebusiness/2026/1/4/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%B3%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

9 - سوريا تختتم عام 2025 باقتصاد هش وسوق مفتوحة

دمشق - رهام علي الأربعاء 31/12/2025

مسار جديد للاقتصاد السوري عام 2026 (علي علوش)

بعد ما يقارب خمسة عشر عاماً من الانكماش والعزلة، وجد الاقتصاد السوري نفسه خلال عام 2025 أمام مسار جديد قوامه الانفتاح التدريجي وتخفيف القيود التي كبّلت حركة التجارة والاستثمار لسنوات طويلة. تحرير السوق لم يعد مجرد خيار نظري، بل تحوّل إلى مسألة بنيوية تمسّ شكل الاقتصاد ووظيفته، وتطرح أسئلة

جوهرية حول قدرة السوق السورية على التكيّف مع قواعد المنافسة والانفتاح بعد سنوات من اقتصاد مغلق ومشوه.

التحرير الاقتصادي في جوهره لا يعني فقط إزالة القيود، بل إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والسوق، وبين القطاع العام والخاص، وبين الإنتاج المحلي ورأس المال الخارجي. في الحالة السورية، تأتي هذه العملية في سياق هش، حيث ما زالت البنية الإنتاجية ضعيفة، والطلب الداخلي محدوداً، والمؤسسات الاقتصادية في طور إعادة التشكل.

انفتاح السوق: فرصة نظرية أم اختبار قاسٍ؟

يفتح تحرير السوق من حيث المبدأ، الباب أمام تدفقات مالية وتجارية كانت متوقفة، ويعيد تفعيل أدوات أساسية مثل التحويلات، والتمويل، والتبادل التجاري. أما نظرياً، فيسمح ذلك بإعادة تحريك قطاعات رئيسية كالنقل والطاقة والتجارة والخدمات، ويخلق مناخاً أكثر جاذبية للاستثمار، خصوصاً في بلد يعاني فجوة كبيرة بين حاجاته التنموية وقدرته الذاتية على التمويل.

لكن هذا الانفتاح يصطدم بواقع اقتصادي لا يزال يعاني من ضعف السيولة، وتآكل القاعدة الإنتاجية، وارتفاع كلفة التشغيل، إذ تدخل السوق السورية مرحلة التحرير وهي غير متكافئة: قطاع خاص محدود الإمكانات، صناعة وزراعة متضررتان، وقوة شرائية منخفضة تجعل الطلب الداخلي عاجزاً عن امتصاص أي توسع سريع في العرض.

النمو المحدود وحدود التعافي

بالتوازي، تعكس المؤشرات الاقتصادية المتداولة خلال 2025 تعافياً بطيئاً، أقرب إلى الاستقرار النسبي منه إلى النمو الحقيقي، حيث لا يُخفي الحديث عن نسب نمو متواضعة حقيقة أن الاقتصاد لا يزال يعمل دون طاقته، وأن أي تحسن يبقى هشاً وقابلاً للارتداد في حال غياب استثمارات إنتاجية فعلية.

في هذا السياق، فإن تحرير السوق لا ينتج تلقائياً نمواً، بل قد يؤدي إلى نتائج عكسية إذا سبقته عملية فتح واسعة دون حماية مرحلية للقطاعات المحلية، فالمنافسة

مع السلع المستوردة، في ظل ضعف الإنتاج المحلي، قد تؤدي إلى خروج مزيد من المنشآت الصغيرة من السوق بدل تحفيزها على التوسع.

فرص التحرير: إعادة دمج مشروطة

ورغم ذلك، لا يمكن تجاهل الفرص التي يتيحها تحرير الاقتصاد، فإعادة دمج سوريا في محيطها الاقتصادي الإقليمي والدولي تمنحها إمكانية استعادة أدوار فقدتها، سواء في الزراعة والصناعات المرتبطة بها، أو في الخدمات اللوجستية، أو حتى في بعض الصناعات الخفيفة التي يمكن أن تستفيد من انخفاض كلفة اليد العاملة.

لكن هذه الفرص تبقى مشروطة بوجود بيئة قانونية واضحة، ونظام ضريبي عادل، ومؤسسات قادرة على تنظيم السوق ومنع الاحتكار، في حين أن التحرير من دون حوكمة قد يعيد إنتاج اقتصاد ريعي جديد، يستفيد منه عدد محدود من الفاعلين، من دون أن ينعكس على التشغيل أو العدالة الاجتماعية.

المخاطر الاجتماعية للتحرير غير المنضبط

يتمثل أحد أبرز تحديات تحرير السوق في سوريا في أثره الاجتماعي، إذ إنّ أيّ تخفيف للدعم أو تحرير للأسعار، في ظل دخول منخفضة وغياب شبكات أمان اجتماعي فعالة، قد يؤدي إلى مزيد من التدهور في مستوى المعيشة، وقد أظهرت التجربة السورية السابقة أن الصدمات الاقتصادية غير المحسوبة تُترجم سريعاً إلى أزمات معيشية.

من هنا، يصبح تحرير السوق عملية سياسية . اجتماعية بقدر ما هي اقتصادية، تتطلب تدرجاً واضحاً، وسياسات تعويضية تحمي الفئات الأكثر هشاشة، وتربط الانفتاح بتحسين فرص العمل لا بتوسيع الفجوة الاجتماعية.

تحرير بلا بيئة حاضنة

ويعتبر الباحث في شركة "كرم شعار" للاستشارات ملهم جزماتي أن ما جرى في السوق السورية خلال العام الأول من تحرير الاقتصاد يعكس بالدرجة الأولى تغييراً في اتجاه السياسات، أكثر مما يعكس تحسناً فعلياً في النتائج. فالحكومة، بحسب جزماتي، اتجهت إلى تقليص الدعم وتخفيف القيود الإدارية وفتح المجال أمام فاعلين اقتصاديين جدد، في محاولة للخروج من نموذج الاقتصاد المركزي المغلق نحو اقتصاد أكثر تحرراً،

إلا أن هذه الخطوات بقيت حتى الآن ضمن الإطار النظري، ولم تُترجم إلى تحسن ملموس في النشاط الاقتصادي.

ويشير في حديثه مع "المدن" إلى أن تحسن سعر الصرف الذي سُجّل في هذه الفترة لم يكن نتيجة تعافٍ اقتصادي حقيقي، بل جاء بفعل شح السيولة وتراجع القدرة الشرائية، ما خفّض الطلب على العملات الأجنبية من دون أن يخلق حركة إنتاج أو استثمار فعلية، ومع استمرار القيود على السحب المصرفي، وضعف التمويل، وتراجع التغذية الكهربائية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، بقي أثر التحرير محدوداً على حياة المواطنين وعلى قرارات المستثمرين في آن معاً.

وفي هذا السياق، يحذّر جزماتي من مخاطر تسريع الانفتاح الاقتصادي في اقتصاد هش، إذ قد يتحول إلى انفتاح غير متوازن تستفيد منه شرائح ضيقة قادرة على استغلال الفرص المحدودة، بينما يتحمل معظم المجتمع كلفة التضخم وارتفاع الأسعار، خصوصاً في ظل تقليص الدعم من دون بدائل اجتماعية فعالة.

كذلك يرى أن ضعف القطاع المصرفي والبنية التحتية، إلى جانب محدودية قدرات الشركات المحلية، قد يفتح الباب أمام هيمنة رؤوس أموال خارجية على قطاعات أساسية من دون خلق قيمة مضافة محلية أو فرص عمل واسعة.

ويؤكد جزماتي أن انعكاس تحرير السوق على سوق العمل ليس أمراً تلقائياً، بل يبقى مشروطاً بتوافر بيئة إنتاجية قادرة على تحويل الانفتاح إلى وظائف فعلية، تبدأ بكهرباء مستقرة وتمويل مصرفي حقيقي وإطار تشريعي واضح، مروراً ببناء مؤسسات رقابية تضمن المنافسة العادلة وتحدّ من الاحتكار، وصولاً إلى الاستثمار في مهارات القوى العاملة عبر برامج تدريب تستهدف قطاعات واعدة مثل التكنولوجيا والزراعة الحديثة والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية، محذراً من أن غياب هذه الشروط قد يجعل تحرير السوق يقتصر على زيادة أرباح بعض المستثمرين من دون أي تحسن حقيقي في أوضاع العمالة أو فرص التشغيل المستدامة.

من جانبه، يقول رجل الأعمال محمود الذرعاوي لـ"المدن" إن "إجراءات تحرير السوق أعطت إشارة أولية إيجابية بأن سوريا تتجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً وجذباً للاستثمار، إلا أن أثرها الفعلي على قرارات المستثمرين ما يزال محدوداً، لأن التحرير بقي

حتى الآن أقرب إلى إعلان نوايا منه إلى منظومة متكاملة قابلة للتطبيق". فصحيح أن هناك تحسناً في مرونة الاستيراد والتسعير، لكن ذلك لم يترافق مع حوكمة واضحة تحفظ حقوق المستثمرين، ولا مع استقرار تشريعي يتيح التخطيط طويل الأجل، ولا مع خدمات حكومية سريعة وفعالة، إضافة إلى غياب دراسة جدية لأثر التحرير الجمركي على الصناعات المحلية.

ويشير الذرعاوي إلى أن الانفتاح الجمركي غير المدروس، ولا سيما في ظل غياب أي حماية مؤقتة للإنتاج الوطني، أدى إلى دخول بضائع بأسعار تنافسية تفوق قدرة المنتج المحلي، ما أحدث خلخلة في بعض القطاعات الإنتاجية ودفع عدداً من المصانع إلى تقليص نشاطها أو التوقف، لعدم منحها الوقت الكافي للتأقلم مع المنافسة. ونتيجة لذلك، بقي المستثمر متردداً، إذ يرى أن التحرير خطوة ضرورية لكنها تحتاج إلى منظومة تنفيذية متوازنة تحمي الإنتاج الوطني وتشجع رأس المال بدلاً من تعريضه للمخاطر.

وعلى صعيد العقبات، يلفت الذرعاوي إلى أن غياب وضوح الأدوار بين الجهات الاقتصادية، وتداخل الصلاحيات بين وزارة الاقتصاد وهيئة الاستثمار والصندوق السيادي، يربك المستثمر ويضعف الثقة، إلى جانب فجوة واضحة في الخبرات التنفيذية، إذ ينعكس ضعف التجربة الإدارية لدى بعض المسؤولين على جودة القرار وسرعة الإنجاز.

كذلك يلفت رجل الأعمال إلى تهميش القطاع الخاص وغياب الحوار الحقيقي مع رجال الأعمال، إضافة إلى بيئة قانونية غير مستقرة تتغير تشريعاتها بسرعة من دون منح فترات كافية للتكيف، فضلاً عن استمرار الانفتاح الاستيرادي في وقت لم تتهيأ فيه المنشآت الصناعية للمنافسة، ما أدى إلى تراجع الطاقة الإنتاجية المحلية وترك انطباعاً بأن الدولة لا تحمي صناعاتها.

ورغم التحسن الأمني النسبي، يؤكد الذرعاوي أن المستثمر الخارجي ما يزال بانتظار قصة نجاح واضحة قبل الدخول بقوة. وفي المقابل، يرى أن فرص القطاعات الإنتاجية خلال السنوات الثلاث المقبلة تبقى كبيرة إذا تم ضبط العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، متوقعاً أن تتقدم الزراعة والصناعات الغذائية بفعل الطلب المحلي والأسواق التصديرية الجاهزة، إلى جانب الطاقة البديلة والصناعات الكهربائية كحلول سريعة

لأزمة الكهرباء، والصناعات التحويلية كالأدوية والبلاستيك والبطاريات والتغليف، إضافة إلى مواد البناء وإعادة الإعمار، والخدمات اللوجستية والنقل، مستفيداً من موقع سوريا بعد تحرير السوق.

تحرير السوق: وسيلة... لا غاية

خلاصة القول، لا يمكن التعامل مع تحرير الاقتصاد كغاية بحد ذاته، بل كأداة لإعادة بناء اقتصاد منتج وقابل للحياة، وفي هذا المسار فإن نجاح التجربة السورية مرهون بقدرة الدولة على تنظيم السوق لا الانسحاب منه، وبقدرة القطاع الخاص على الانتقال من عقلية الريع والاحتكار إلى منطق الإنتاج والمنافسة.

أما عن التحرير الاقتصادي فقد يكون بوابة التعافي، لكنه قد يتحول أيضاً إلى عامل ضغط إضافي إذا لم يُدار ضمن رؤية واضحة، تراعي الواقع المحلي، وتوازن بين متطلبات السوق وحاجات المجتمع. وبين هذين المسارين، يقف الاقتصاد السوري اليوم عند مفترق حاسم، ستكون نتائجه محددة لسنوات مقبلة.

https://www.almodon.com/economy/2025/12/31/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AE%D8%AA%D8%AA%D9%85-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2025-%D8%A8%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%87%D8%B4-%D9%88%D8%B3%D9%88%D9%82-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9

10 - إحياء شبكة الغاز في سوريا

نوفمبر 28, 2025

تُشكّل خطوط النفط والغاز العمود الفقري لقطاع الطاقة في سوريا، إذ تربط حقول الإنتاج الأولية بمنشآت التكرير والتوزيع والتصدير. وقبل اندلاع الحرب، سعت الحكومة السورية إلى تنفيذ مشاريع لتعزيز الشبكة وترسيخ موقع سوريا كمركز عبور إقليمي، لكن انعدام الأمن والأضرار الواسعة التي لحقت بالبنية التحتية خلال الحرب أوقفا تلك الخطط. وفي مرحلة ما بعد الأسد، بدأت السلطات الجديدة بإعادة تأهيل المنظومة، إدراكًا منها لأهمية وجود شبكة تمتد لأكثر من 2,500 كيلومتر من خطوط النقل التي توصل الغاز المعالج الجاهز للاستخدام إلى محطات توليد الكهرباء وغيرها من الاحتياجات المحلية، بما في ذلك الصناعة والمنازل. وتشمل هذه المنظومة شبكة تجميع بطول يتجاوز 2,200 كيلومتر تربط آبار الإنتاج

بمحطات التجميع والضغط، وتدار جميعها من خلال "المركز الوطني لتنسيق الغاز". وتدعم الشبكة أكثر من ست منشآت للمعالجة. وتشكل هذه الأجزاء معًا إطارًا متكاملاً لإنتاج الغاز ومعالجته وتوزيعه في جميع أنحاء البلاد. كما يجدر التذكير بأن سوريا طوّرت بنية تحتية جيدة للنفط والغاز بدعم دولي، وكانت جودة البنية التحتية في عام 2011 قريبة من المتوسط العالمي، بمعدل 3.3 من 7 بحسب المنتدى الاقتصادي العالمي. ووجود شبكة عاملة وفعالة عنصرًا أساسيًا للتعافي الاقتصادي وإعادة الاندماج في التجارة الإقليمية.

يركّز هذا المقال على شبكة خطوط الغاز، على أن يتناول مقال لاحق في الأعداد المقبلة المشاريع الإقليمية المخطط لها، فيما يتطرق مقال آخر إلى أنابيب النفط.

خريطة خطوط الغاز

تضم سوريا شبكة واسعة من خطوط الغاز الطبيعي داخل البلاد.

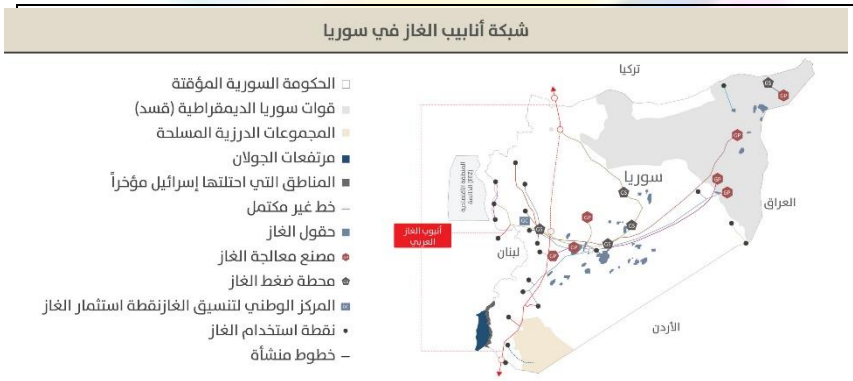

تتركز معظم احتياطيات الغاز الطبيعي في سوريا في المناطق الوسطى والشرقية. وقدّر آخر تقييم رسمي عام 2011 الاحتياطي بـ 285 مليار متر مكعب، إلا أن تقديراتنا تشير إلى أن الإنتاج منذ ذلك الوقت خفّض الاحتياطي البري المؤكد إلى نحو 231 مليار متر مكعب. وفي الفترة نفسها، قُدّر الاحتياطي البحري المحتمل بنحو 170مليار متر مكعب، في حين أعلنت السلطات السابقة عن اكتشافين صغيرين على اليابسة :دير

عطية عام 2019 باحتياطي 500 متر مكعب فقط، وزملة المهر عام 2022 من دون الإعلان عن حجم الاحتياطي.

وقبيل اشتداد الحرب عام 2012، بلغ إنتاج سوريا الخام من الغاز ذروته التاريخية عند نحو 30 مليون متر مكعب يوميًا في عام 2011. وتم آنذاك حرق أو تنفيس أو إعادة حقن نحو 9 في المئة من الإنتاج للحفاظ على ضغط الآبار النفطية. وبحلول عام 2024، تراجع الإنتاج إلى نحو 7.4 ملايين متر مكعب يوميًا، بينما أنتجت الحقول الخاضعة لسيطرة "قسد" في شمال شرق البلاد نحو مليون متر مكعب إضافي. وتشير بيانات عام 2023 إلى أن أكثر من نصف إمدادات الغاز الإجمالية استُخدمت في توليد الكهرباء.

نظرة عامة على الغاز الطبيعي

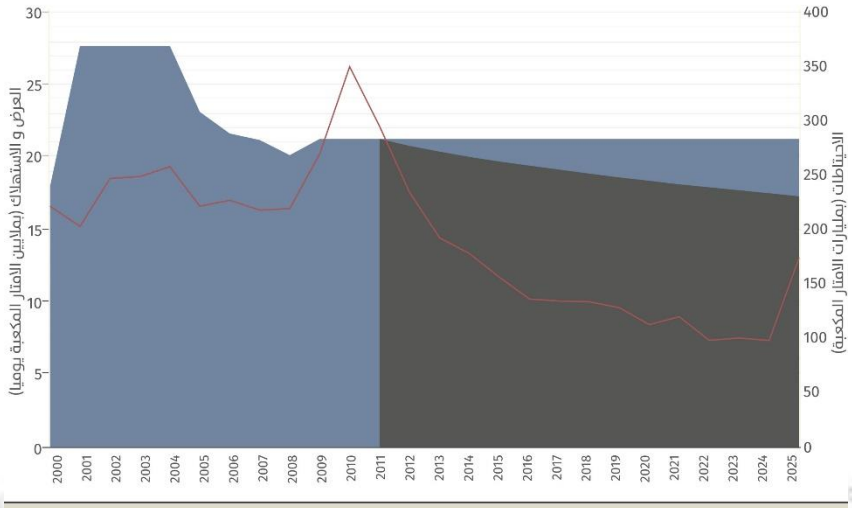

العرض الكلي ■ الاحتياطات الرسمية (المحور الأيمن) ■ الاحتياطات المقدرة (المحور الايمن)

ملاحظة:

- تم جمع البيانات سنوياً وتقديرها يومياً بناءً على سنة = 365 يوم
- تم احتساب الاحتياطات المقدرة نظريا بناءً على آخر تقديرات رسمية مطروحا منها الانتاج من عام 2011 حتى 2025
- يشير الانتاج الى الغاز الطبيعي الجاف المسوق فقط، باستثناء الغاز المعاد حقنه، الغاز المحروق، والغاز الفاقد
- العرض الكلي= الإنتاج + الواردات - الصادرات (لم تسجل اي صادرات في جميع السنوات).
- من عام 2000 حتى 2025 العرض يساوي الاستهلاك.

المصادر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية حتى عام 2023، المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية من KPMG لتقديرات إنتاج 2024، وزارة الطاقة في الجمهورية العربية السورية لعام 2025، تصميم وجمع البيانات شركة كرم شعار للاستشارات المحدودة.

KARAM SHAAR
MAKING SENSE OF SYRIA'S ECONOMY

أدى التحول نحو توليد الكهرباء بالغاز بعد عام 2005 إلى ارتفاع الطلب إلى مستويات تفوق الإنتاج المحلي، ما جعل سوريا مستوردًا صافياً للغاز بحلول عام 2008. وأتاح" خط الغاز العربي "تزويد سوريا بالغاز المصري حتى عام 2011، حين أدت الهجمات المتكررة في سيناء وتراجع الإنتاج في مصر إلى توقف الضخ. وخلال سنوات عمله الأربع، استوردت دمشق نحو 1.44 مليون متر مكعب يوميًا في المتوسط.

يُعد خط الغاز العربي أحد أبرز مشاريع البنية التحتية في المنطقة، ويمتد لنحو 1,330كيلومترًا عبر مصر والأردن وسوريا ولبنان، مع طموحات طويلة الأمد لربطه بتركيا والأسواق الأوروبية، خصوصًا بعد اهتمام العراق بالانضمام ودعم الإمدادات.

بُني الخط على أربع مراحل بكلفة تقارب 1.2مليار دولار .ويمتد القسم السوري، الذي يزيد طوله قليلًا على 600كيلومتر، من جابر مروراً بحمص ثم إلى حلب قبل أن يدخل تركيا، مع فرع يتجه نحو لبنان. اكتملت جميع المقاطع داخل سوريا باستثناء 240 كيلومترًا بين حمص وحلب .أما مقطع حلب–كلّس، الذي كان من المفترض إنجازه مطلع 2011، فلم يكتمل حتى أيار 2025.

مثّل وصول الغاز عبر الخط بداية مرحلة سعت فيها سوريا إلى موازنة الإنتاج المحلي مع الواردات وإيرادات العبور .وبعد سنوات من التعطيل – الناتج عن الحرب والتخريب وعدم الاستقرار السياسي– نُفذت أعمال صيانة لإعادة تشغيل الشبكة. وفي 11 أيلول 2021، أعلن وزير النفط السابق بسام طعمة إصلاح كامل القسم السوري بين الأردن وحمص واستعداده لنقل الغاز المصري إلى لبنان.

اليوم، يربط الخط سوريا بالشبكة الإقليمية، وإن كانت التدفقات تجري من الشمال إلى الجنوب بدلًا من العكس (من مصر لسوريا). وفي آب 2025، بدأت تركيا تزويد سوريا بالغاز الأذري عبر مقطع كلّس–حلب الجديد بطول 93 كيلومترًا، الذي يرتبط بـ" خط الغاز الطبيعي الجنوبي "التركي ثم بـ" خط الأناضول العابر للغاز " (TANAP).يضخ TANAP حاليًا نحو 3.4ملايين متر مكعب يوميًا، مع خطط لزيادتها إلى 6ملايين .وفي أواخر آب، وقّعت وزارة الطاقة السورية اتفاقًا إضافيًا مع شركة "نقّاش

هولدينغ" التركية لتوريد 1.6 مليون متر مكعب يوميًا ضمن جهود الالتزام بالكميات المتفق عليها مع" سوكار "الأذرية و"يوتاش "التركية.

تموّل قطر هذه الإمدادات المخصصة لتشغيل محطات الكهرباء في حلب وتشرين وجندر، لتوليد ما بين 750 و900 ميغاواط ساعي، أي ما يعادل أربع إلى ست ساعات إضافية من الكهرباء، وفق الشركة السورية للغاز.

وفي ترتيبات منفصلة، أُعيد تشغيل القسم الجنوبي من الخط في آذار 2025 حين موّلت قطر واردات الغاز الطبيعي المسال عبر ميناء العقبة الأردني لتزويد محطة دير علي لمدة 50 يومًا بمتوسط نحو مليوني متر مكعب يوميًا .وصلت ناقلات الغاز إلى العقبة، حيث جرى تحويل الغاز المسال ثم ضخه عبر الخط إلى مقطع دير علي جنوب دمشق، ما دعم توليد نحو 400ميغاواط ساعي يوميًا .وأعلن وزير الطاقة الأردني صالح الخرابشة أن التمويل جاء بالكامل من صندوق قطر للتنمية. وانتهى البرنامج مع انتهاء المنحة البالغة نحو 63.75مليون دولار، لتتحول قطر بعدها إلى دعم مسار كلّس–حلب.

يشكّل إحياء شبكة الغاز في سوريا خطوة محورية لإعادة تأهيل منظومة الطاقة وتقليص فجوة الإمدادات. ويشير استئناف الاتصال عبر خط الغاز العربي والاتفاقيات الجديدة إلى عودة تدريجية للتعاون الإقليمي، وهو أمر أساسي لاستقرار الكهرباء ودعم التعافي الصناعي. لكن النجاح طويل الأمد سيعتمد على استمرار الاستثمار، وتأمين المسارات الحيوية، والتنسيق مع جهات مثل "قسد"، والحد من المخاطر المرتبطة بتنظيم داعش.

https://karamshaar.com/ar/syria-in-figures/%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d9%82%d8%b7%d8%b1-%d9%8a%d8%aa%d8%af%d9%81%d9%82-%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-2025/

11 - سوريا: تسوية حكومية مع رجل الأعمال محمد حمشو

هبة محمد، - 7يناير - 2026

دمشق. «القدس العربي»: أعلنت اللجنة الوطنية لمكافحة الكسب غير المشروع في سوريا، إنجاز تسوية رسمية مع رجل الأعمال محمد حمشو ضمن برنامج الإفصاح

الطوعي الذي أطلقته حديثا، في خطوة قالت إنها تهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية وضمان شفافية الأصول والممتلكات المرتبطة برجال أعمال يشتبه في استفادتهم من قربهم من النظام السابق.

وأوضحت أن التوصل إلى تسوية مع حمشو جاء ضمن برنامج الإفصاح الطوعي الذي أطلقته مؤخرا، في خطوة قالت إنها تهدف إلى تعزيز العدالة الاقتصادية وضمان شفافية الأصول والممتلكات العائدة لرجال أعمال يُشتبه في تحقيقهم مكاسب وحسابات نتيجة قربهم من النظام السابق.

وحسب مصدر رسمي في اللجنة فإن التسوية جاءت عقب تحقيقات وصفت بالموسعة، شملت تدقيقا وفحصا شاملا للأصول والإقرارات المالية التي قدمها حمشو، مشيرا إلى أن برنامج الإفصاح الطوعي يتيح تسوية الأوضاع القانونية والضريبية لمن تنطبق عليهم شروط الإفصاح، من دون الإخلال بحقوق الدولة أو الخروج عن الإطار القانوني.

وبيّن المصدر أن البرنامج يهدف إلى تمكين الأفراد ورجال الأعمال من تقديم بيانات دقيقة ومتكاملة عن ممتلكاتهم وأصولهم، وتسوية أوضاع من يثبت أن ثرواتهم اكتسبت بطرق مشروعة، إضافة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار القائم على الشفافية، وحماية الاقتصاد الوطني من مظاهر الكسب غير المشروع، واستعادة الحقوق المالية للدولة.

وأكد أن اللجنة ستواصل متابعة تنفيذ البرنامج وتقييم نتائجه بصرامة، محذرة من أن أي محاولة للتهرب أو تقديم معلومات غير صحيحة ستقابل بمساءلة قانونية كاملة.

واعتبرت اللجنة أن إنجاز هذه التسوية يشكل خطوة متقدمة ضمن مسار الإصلاحات الاقتصادية والقانونية في البلاد، ويمهد لإطلاق مبادرات إضافية تستهدف ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية في الاقتصاد الوطني.

السويدان: تهدف إلى استرداد المال العام وإعادته إلى الدولة

وأكد رئيس اللجنة باسل السويدان، أن التسويات التي تُنجز مع عدد من رجال الأعمال، ومن بينها تسوية رجل الأعمال محمد حمشو، تندرج ضمن إطار مبادرة الإفصاح الطوعي عن الكسب غير المشروع، بوصفها تسوية اقتصادية قائمة على المقاصة.

وأوضح السويدان في تصريح لـ «سانا» أن هذه التسوية الاقتصادية، تهدف إلى استرداد المال العام، وإعادته إلى الدولة السورية عبر مسار قانوني ومؤسسي منضبط، مع إعادة إدماج المال والأعمال الناتجة عن الكسب غير المشروع في الدورة الاقتصادية النظامية.

ولفت السويدان إلى أن تسوية محمد حمشو ليست حالة منفردة أو استثنائية، بل هي واحدة من عشرات التسويات التي تُنجز تباعاً ضمن هذا المسار، والتي تنتهي جميعها بـ إقرار طوعي من قبل رجال الأعمال المعنيين، يقضي بتسليم جزء كبير من أموالهم وأصولهم إلى لجنة مكافحة الكسب غير المشروع، ليصار إلى تحويلها قانوناً إلى الدولة السورية، وتوجيهها لاحقاً نحو أغراض تخدم الاستقرار الاقتصادي، وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

وبين رئيس اللجنة أن أهمية هذه التسويات تكمن في كونها تشكّل آلية عملية لاسترداد المال العام، عبر مقاصة مالية واضحة تُنهي الذمم المرتبطة بالكسب غير المشروع، وتسهم في تفكيك اقتصاد الظل، وإغلاق مسارات الكسب غير المشروع التي ارتبطت سابقاً بتداخل المال مع النفوذ والسلطة.

حمشو نفسه أعلن في منشور على صفحته الشخصية أنه جرى، الثلاثاء، توقيع «اتفاق شامل» بينه وبين الحكومة الجديدة، وفق الأطر القانونية والرسمية المعتمدة، موضحا أن الخطوة تأتي في سياق تنظيم وتثبيت وضعه القانوني وفتح صفحة جديدة، من دون الخوض في سجالات أو نقاشات تتعلق بالمراحل السابقة.

وأضاف أن سوريا تتجه اليوم نحو مرحلة جديدة عنوانها الأمل وبناء المستقبل، من خلال التعاون الإيجابي بين مؤسسات الدولة والجهات المعنية والقطاع الخاص، بما يخدم مصلحة الوطن والمواطنين.

وختم منشوره بتوجيه الشكر للرئيس أحمد الشرع، مشيدا بما وصفها بـ «السياسة الحكيمة» في طيّ صفحة الماضي وفتح آفاق جديدة قائمة على الاستقرار والعمل المشترك ولمّ الشمل، مؤكدا أن المرحلة المقبلة تتطلب تضافر الجهود والعمل كيد واحدة لتحقيق التنمية وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتعزيز المصلحة العامة.

https://www.alquds.co.uk/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%B1%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF/

12 - واقع قطاع النفط والغاز في سوريا.. من بقايا الصراع نحو مسار التعافي (مقال)

نصر أبو نبوت*، 2026-01-22

لطالما كان قطاع النفط والغاز في سوريا أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني قبل عام 2011، مسهمًا بنحو 400 ألف برميل يوميًا من النفط وبصفته موردًا مهمًا للغاز الطبيعي محليًا وإقليميًا.

لكن سنوات الحرب الممتدة وفقدان السيطرة على الحقول وعدم الاستقرار السياسي والأمني قلبت هذا الواقع رأسًا على عقب، لتصبح سوريا مستوردًا للطاقة أكثر من أن تكون مصدرًا لها.

وتبرز سوريا بصفتها حالة اختبار لمدى قدرة الاقتصادات التي أنهكتها الحروب على إعادة توظيف ثرواتها الطبيعية في خدمة التنمية والسلام.

التحديات الراهنة: إرث الحرب والعقوبات

انهيار الإنتاج والبنية التحتية

منذ اندلاع النزاع في 2011، تقلّص إنتاج النفط السوري إلى مستويات تقل بكثير عن عُشر طاقته السابقة، مع سقوط الحقول الرئيسة في مناطق شرقية تحت سيطرة قوى غير حكومية لأوقات طويلة.

تعرضت البنية التحتية لحقول النفط والغاز في سوريا، إضافة إلى المصافي وشبكات التوزيع، لأضرار جسيمة ومنهكة، نزعت عنها قيمتها الإنتاجية والتصديرية.

القيود الدولية والعقوبات الاقتصادية

العقوبات المفروضة على سوريا، وعلى رأسها قانون قيصر والتجميد الجزئي للتعاملات الاقتصادية مع الجهات السورية، حدّت من قدرة دمشق على جذب الاستثمارات الأجنبية والتقنيات الحديثة الضرورية لإعادة تشغيل الحقول وإعادة تأهيل المصافي.

جانب من استلام الحكومة المركزية حقول النفط والغاز في سوريا - الصورة من صفحة الشركة السورية للبترول في فيسبوك

التحولات في السيطرة على الحقول

التداخلات الأمنية والسياسية بين الحكومة السورية و"قوات سوريا الديمقراطية" وسواها من الجهات المسلحة أثّرت بشكل كبير على استمرار الإنتاج والإدارة الفعّالة للموارد الحيوية في شرق البلاد.

4.نقص التمويل والتكنولوجيا

إعادة تأهيل ما يزيد على 2500 بئر منتجة تتطلب استثمارات تقُدَّر بعشرات المليارات من الدولارات، وهي أموال تحتاج إلى ضمانات سياسية، وبيئة استثمارية مستقرة، وإعفاءات أو تسهيلات من العقوبات الدولية.

فرص وإمكانات المستقبل

بالرغم من هذه التحديات، ثمة لوحة أكثر إشراقًا لقطاع النفط والغاز في سوريا، إذا ما التُقطت العناصر الإستراتيجية بشكل مدروس:

إعادة دمج الحقول وإعادة السيطرة الحكومية

الاتفاقات الأخيرة بين الحكومة السورية والجهات المحلية حول السيطرة على حقول مثل العمر والرميلان تشكّل قاعدة لاستعادة الإيرادات والاستثمار التحدي بإنتاج النفط والغاز في سوريا.

شراكات دولية جديدة

توقيع مذكرات تفاهم مع شركات كبرى مثل كونوكو فيليبس (ConocoPhillips) ونوفاتيرا (Novaterra) في مجال الغاز يشير إلى اهتمام عالمي مشروط بالاستثمار في القطاع، مع إمكان زيادة الإنتاج المحلي وتحسين أمن الطاقة.

كما تشير الخطوات التمهيدية للتعاون مع دول عربية مثل قطر والسعودية والإمارات في مجالات الغاز والتكرير إلى فرص ضخ رؤوس أموال وخبرات تقنية.

تنويع مصادر الطاقة وربطها بشبكات إقليمية

يمكن أن تقلل مشروعات الغاز العربي عبر سوريا لتزويد الكهرباء، واتفاقيات توريد الغاز من الخارج (مثل الاتفاق القطري لتزويد محطات الكهرباء)، الضغط على قطاع النفط والغاز في سوريا وتفتح آفاق محورية للتكامل الإقليمي.

تطوير البنية التحتية والتكرير

تمثّل إعادة بناء مصفاة بطاقة 150 ألف برميل يوميًا والعمل على استكشاف الغاز في الحقول البحرية مكونين مهمّين لعجلة النمو بقطاع النفط والغاز في سوريا على المدى المتوسط.

إحدى منشآت حقل العمر النفطي في سوريا- الصورة من "سانا"

خريطة الطريق نحو تعافي مستدام

لكي ينهض قطاع النفط والغاز في سوريا بصورة تواكب تطورات الأسواق العالمية وتلبي حاجة الاقتصاد الوطني، لا بدّ من:

الأول — استقرار سياسي شامل

نجاح أيّ إستراتيجية تنموية مرهون باستقرار سياسي دون تهديدات أمنية تعيد إنتاج اللامركزية والصراعات على الموارد.

الثاني — بيئة استثمارية محفّزة

إصلاح قانوني واضح، وحوافز ضريبية، وضمانات للملكية والفصل بين السياسة والإدارة التقنية التشغيلية.

الثالث — التعاون الإقليمي والدولي

الانخراط في شراكات استراتيجية مع دول وشركات طاقية لديها رؤية طويلة المدى، وكذلك استفادة من تقنيات حديثة في التنقيب والإنتاج.

الرابع — دمج الطاقة التقليدية مع التحول الأخضر

الاستثمار في مشروعات الغاز والطاقة الكهربائية النظيفة يقلل الاعتماد على النفط الخام، ويزيد من مرونة البنية الإنتاجية

خاتمة..

قطاع النفط والغاز في سوريا يقف عند مفترق طرق بين إرث طويل من الدمار وفرصة لإعادة الهيكلة الاقتصادية والطاقة الوطنية.

والنجاح في هذا المسار لا يتأتّى فقط من إعادة تشغيل الآبار وحقول الغاز، بل من بناء بيئة مستقرة سياسيًا، وجذّابة للاستثمار، ومتكاملة مع التحولات الإقليمية والدولية في الطاقة.

*المهندس نصر أبو نبوت، رئيس مجلس إدارة شركة دجلة للنفط في سوريا.

*هذا المقال يمثّل رأي الكاتب ولا يعبّر بالضرورة عن رأي منصة الطاقة.

https://attaqa.net/2026/01/22/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%82%D8%A7/

13 - حقول النفط والغاز في سوريا تدخل مرحلة جديدة.. وهذا حجم الاحتياطيات المتبقية

وحدة أبحاث الطاقة - رجب عز الدين، 22-01-2026

اقرأ في هذا المقال

الحكومة المركزية تستعيد السيطرة على أغلب حقول النفط والغاز

حقل العمر النفطي الأكبر ضمن الحقول المحررة من سيطرة قسد

احتياطيات النفط والغاز لا تقلّ عن 1.3 مليار برميل نفط مكافئ

الموارد البحرية ما زالت غير مستغَلة بالكامل وتبحث عن مطورين

شركات النفط الأجنبية والخليجية توقّع مذكرات تفاهم مع الحكومة الجديدة

تعطُّش السوق المحلية للنفط والغاز أكبر دافع للاستثمارات المبكرة

بدأت حقول النفط والغاز في سوريا مرحلة جديدة بعد نجاح القوات الحكومية في استعادة السيطرة على الأصول الرئيسة في محافظتي دير الزور والرقة.

في هذا السياق، توقَّع تقرير حديث -حصلت عليه وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)- انتعاش إنتاج سوريا من النفط والغاز في عام 2026، إذا استمر اتفاق وقف إطلاق النار بين الجيش الوطني وقوات سوريا الديمقراطية (قسد).

وينص الاتفاق الموقَّع في 20 يناير/كانون الثاني 2026 على وقف إطلاق النار، وتسليم أصول الطاقة، بما في ذلك حقول النفط والغاز بمحافظة الحسكة، إلى مؤسسات الدولة المركزية لإدارتها وتشغيلها.

كما يضم الاتفاق المكوَّن من 14 بندًا، تسليم المعابر الحدودية والمؤسسات المدنية إلى الحكومة المركزية، والدمج التدريجي لأعضاء "قسد" في هياكل الدولة ومؤسساتها.

حقول النفط والغاز في دير الزور

قبل أيام، أعلنت الشركة السورية للبترول نجاح الجيش في استعادة السيطرة على 9 من حقول النفط والغاز في دير الزور، بعد انسحاب القوات الكردية في حملة عسكرية سبقت الوصول لاتفاق وقف النار بأيام قليلة.

وتضم هذه الحقول، حقل العمر، أكبر حقول النفط في البلاد، وحقول التنك، وكونوكو، والجفرة، والعزبة، وطيانة، وجيدو، ومالح، وأزرق، كما أعلنت الشركة السورية للبترول في وقت لاحق تسلُّم حقل الجبسة بمحافظة الحسكة.

مسؤولون في الشركة السورية للبترول يتسلّمون حقل الجبسة بمحافظة الحسكة - الصورة من صفحة الشركة في فيسبوك

تتركز حقول النفط والغاز في سوريا شمال البلاد، وتحديدًا في محافظتي دير الزور والحسكة، في حين تُوجد حقول أصغر بمحافظتي حمص وتدمر وسط البلاد.

ويُصنَّف حقل العمر في دير الزور الأكبر من حيث المساحة والإنتاج على مستوى البلاد، يليه حقول التنك وكونوكو شرق الفرات، ورميلان والسويدية في الحسكة.

وتشير التقديرات إلى أن حقل العمر يضم احتياطيات تصل إلى 760 مليون برميل من النفط الخام الخفيف، في حين تُقدَّر احتياطيات حقل التنك بنحو 250 مليون برميل.

وتقدّر شركة أبحاث الطاقة وود ماكنزي أن سوريا ما زالت تحتفظ باحتياطيات نفط وغاز مكتشفة لا تقل عن 1.3 مليار برميل نفط مكافئ، مع وجود مساحات شاسعة في البلاد لم تُستكشف حتى الآن.

وتعتمد البلاد على الاستخراج البري، في حين ما تزال موارد القطاع البحري السوري غير مستغَلة بالكامل، مع عدم حفر أيّ آبار استكشافية في هذا القطاع حتى الآن، بحسب شركة الأبحاث.

وتُقدَّر احتياطيات النفط وحدها بنحو 2.5 مليار برميل، وهو رقم شبه مستقر منذ عام 2007، بحسب ما يوضحه الرسم التالي، من إعداد وحدة أبحاث الطاقة:

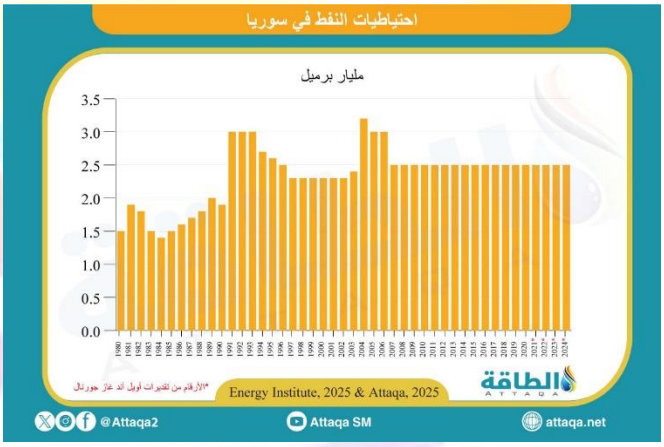

متطلبات إنعاش حقول النفط والغاز في سوريا

ظلّت حقول النفط والغاز في سوريا تغطي جزءًا كبيرًا من الاستهلاك المحلي قبل عام 2011، كما أن صادرات النفط كانت توفر 3 مليارات دولار سنويًا للدولة.

وكان إنتاج النفط في سوريا يتراوح من 385 إلى 400 ألف برميل يوميًا قبل عام 2011، ثم هبط تدريجيًا بسبب الحرب والصراعات المسلحة ليتراوح بين 30 و80 ألف برميل يوميًا منذ ذلك حتى عام 2024، على اختلاف التقديرات.

بينما كان إنتاج الغاز يدور حول 8.4 مليار متر مكعب في عام 2010، قبل أن ينخفض تدريجيًا ليصل إلى 2.7 مليار متر مكعب فقط في عام 2024، بحسب بيانات معهد الطاقة البريطاني.

ويوضح الرسم التالي -أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- تطور إنتاج الغاز الطبيعي في سوريا منذ 1983 حتى عام 2024:

ورغم أن شركة أبحاث وود ماكنزي لم تُصدر توقعات محددة بشأن إنتاج حقول النفط والغاز في سوريا خلال السنوات المقبلة، فإنها تتوقع أن تؤدي السيطرة على شمال شرق البلاد إلى مرحلة تحول هيكلية في قطاع الطاقة السوري، بحسب مدير قسم التنقيب والإنتاج في الشرق الأوسط، ألكسندر أرمان.

كما يتوقع المحلل أن يؤدي الانخراط المبكر للاستثمارات الأجنبية في الاستكشاف والإنتاج إلى تسريع مرحلة الإنعاش والتعافي لقطاع عانى من ويلات الحرب على مدار عقد أو أكثر.

ويشكّل الطلب المحلي القوي على النفط والغاز في سوريا دافعًا قويًا للاستثمار المبكر في القطاع، فضلًا عن فرص العودة إلى التصدير كما كان الوضع قبل عام 2011.

ويحتاج القطاع في الوقت الحالي إلى عمليات صيانة واسعة، وإصلاح للبنية التحتية المدمرة، والمنشآت السطحية التي تعرضت للقصف عدّة مرّات على مدار السنين، حتى تتمكن من استعادة الطاقة الإنتاجية السابقة على الأقل.

عودة الشركات الأجنبية والعربية إلى سوريا

استقبلت حقول النفط والغاز في سوريا مؤشرات إيجابية متتالية على عودة الشركات الأجنبية إلى البلاد منذ سقوط نظام الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024.

وجاء ذلك بعد إعلان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الرفع التدريجي للعقوبات الاقتصادية عن سوريا، ما أسهم في عودة البلاد إلى الاندماج مع النظام المالي الدولي، حيث استؤنفت تحويلات سويفت منذ منتصف عام 2025، ما سمح للشركات الأجنبية بدفع رواتب الموظفين والمتعاقدين المحليين.

ووقّعت عدّة شركات نفط عالمية اتفاقيات للعودة إلى سوريا، بدأت بمذكرة تفاهم وُقِّعت مع شركة دانة الإماراتية لإعادة تطوير حقول غاز رئيسة في البلاد، ثم تلتها مذكرات تفاهم أخرى مع شركتي كونوكو فيليبس ونوفا تيرا إنرجي الأميركيتين.

كما علمت منصة الطاقة المتخصصة من مصادرها الخاصة في سوريا أن البلاد تتفاوض مع شركة شيفرون الأميركية للتنقيب عن النفط والغاز في 5 مربعات بحرية.

إضافة إلى ذلك، وقّعت 4 شركات سعودية هي: طاقة، وأديس، والحفر العربية، والعربية للمسح الجيوفيزيائي والاستكشاف، اتفاقيات لتقديم الدعم الفني إلى قطاع النفط والغاز في سوريا خلال المرحلة المقبلة.

وتتوقع شركة أبحاث وود ماكنزي أن تكون العودة الأسرع لشركات الغاز لأسباب عديدة، من بينها بيئة التشغيل الأكثر أمانًا نسبيًا في حوض تدمر، وتعطُّش الطلب للغاز في قطاع توليد الكهرباء الذي توليه الحكومة الجديدة اهتمامًا بالغًا.

https://attaqa.net/2026/01/22/%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d8%b7-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%aa%d8%af%d8%ae%d9%84-%d9%85%d8%b1%d8%ad%d9%84%d8%a9-%d8%ac/

14 - تطورات حقول النفط والغاز في سوريا.. ودور مهم لـ4 شركات سعودية (حصري)

الطاقة – خاص، 20-01-2026

تشهد حقول النفط والغاز في سوريا تطورات مهمة خلال هذه الأيام، سواء من حيث جهود التأهيل والتطوير، أو استعادة السيطرة على مناطق نفطية كانت خاضعة لتنظيم "قسد."

وفي هذا الإطار، قال مدير الاتصال المؤسساتي في الشركة السورية للبترول، صفوان شيخ أحمد، إن قوات الجيش السوري تمكّنت اليوم (20 يناير/كانون الثاني) من السيطرة على منطقة حقول الشدادية، وجبسة والهول، وهي منطقة إستراتيجية تحتوي على كميات من النفط والغاز

وأوضح -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)- أن هذه المنطقة تُضاف إلى مجمع الثورة وحقول الرصافة وصفيان، والعمر والتنك وكونوكو، بالإضافة إلى حقول الجفرة والعزبة، وطيانة، وجيدو، ومالح، وأزرق.

ولفت إلى أن هناك زيادة في احتياجات سوريا من النفط، لكنها حاليًا في حدود 2.5 مليون برميل شهريًا، والحديث هنا عن احتياج غرب الفرات الذي كان تحت سيطرة الدولة السورية.

لذلك -وفق المسؤول في الشركة السورية للبترول- من المتوقع أن يتزايد الاستهلاك هناك، وستضع الشركة السورية للبترول دراسة للاستهلاك المحلي في المنطقة.

حقول شرق الفرات

قال صفوان شيخ أحمد، إن مناطق النفط في سوريا تنقسم إلى ثلاث: غرب الفرات - شرق الفرات - حقول الحسكة، مضيفًا أن مجموع آبار حقول شرق الفرات هو 900 بئر نفطية وغازية، منها 450 بئرًا في حقل العمر وحده.

وأكد -في تصريحاته الخاصة إلى منصة الطاقة- أن الآبار الـ900 موجودة في منطقة شرق الفرات وليس حقل العمر وحده، و28 بئرًا فقط منها هي التي تُستثمر، في حين أن بقية الحقول خارج الخدمة وتحتاج إلى وقت لإعادة تأهيلها، وتسعى الفرق الهندسية والفنية من اليوم الأول للتحرير لإعادة تنشيط الحقول والمعدات هناك.

وعن حجم الإنتاج، قال إن حقول النفط والغاز التي حُرّرت اليوم في مدينة الحسكة هي الأكثر إنتاجًا، والإنتاج السوري من الحقول المسيطر عليها حاليًا يبلغ 10 آلاف و600 برميل يوميًا من النفط بغرب الفرات، وفي شرق الفرات 16 ألف برميل يوميًا.

وبالنسبة إلى الغاز، وفق المسؤول في الشركة السورية للبترول، يبلغ الإنتاج المحلي نحو 7.6 مليون متر مكعب يوميًا، ومن المتوقع أن تضيف منطقة شرق الفرات كميات

من الغاز تبلغ 1.5 مليون متر مكعب يوميًا، لافتًا إلى أن منطقة الحسكة فيها الإنتاج الأكبر والمُقدّر بنحو 2.5 مليون متر مكعب يوميًا.

ويُضاف ذلك إلى الكميات المستوردة التي تبلغ 3.33 مليون متر مكعب يوميًا من الغاز الأذربيجاني عبر تركيا، و3 ملايين متر مكعب يوميًا بموجب العقد الجديد مع الأردن (العقد مع الأردن يتضمّن 4 ملايين متر مكعب يوميًا، لكن ما يصل فعليًا 3 ملايين).

ونوه مدير إدارة الاتصال، إلى أن إنتاج سوريا من الغاز الطبيعي عام 2013 كان 28 مليون متر مكعب يوميًا، وبعد تأهيل الحقول والسيطرة الكاملة عليها يمكن أن تعاود الكميات تعافيها وأكثر.

وأضاف: "الحقول المهمة بالنسبة إلى الغاز الطبيعي هما الجبسة والرميلان، وهذان الحقلان حُرّرا اليوم، وتسعى الشركة السورية للبترول لتسلّمهما ومباشرة الضخ"، مؤكدًا في الوقت نفسه أن "هذه الأرقام تقريبية، كون الحقول محررة حديثًا جدًا، البارحة واليوم."

أحد مشروعات الشركة السورية للبترول - الصورة من موقع الشركة

تصدير النفط السوري

على صعيد تصدير النفط السوري، قال صفوان شيخ أحمد، إن هذا يحتاج إلى نحو عام أو عامَيْن بعد استعادة الحقول السورية فاعليتها وإنتاجها الحقيقي الذي كان في عام 2013 نحو 350 ألف برميل يوميًا.

أما فيما يتعلق بالاستيراد فإن الشركة السورية للبترول ووزارة الطاقة ستسعى إلى تطوير حقولها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهي ملتزمة بعقودها مع الموردين.

وتابع: "بالنسبة إلى الحقول في مناطق قسد، فهي تحتاج إلى تأهيل، نظرًا إلى كونها حقول إستراتيجية، وعند بدء تأهيلها والضخ منها ستشملها عمليات التنقيب واكتشاف حقول جديدة بالتشارك مع الشركات الأجنبية أو من خلال الكوادر والحفارات الوطنية."

الدعم السعودي لسوريا.. والصادرات

بالنسبة إلى الاكتشافات، أشار صفوان شيخ أحمد إلى أن الشركة السورية للبترول وقّعت اتفاقيات في 9 ديسمبر/كانون الأول مع 4 شركات سعودية لاكتشاف حقول

جديدة، بالإضافة إلى تطوير بعض الحقول الموجودة بالفعل في المنطقة الشرقية من البلاد.

وعن الشركات السعودية التي وُقّعت الاتفاقيات معها، قال إن الاتفاقيات -برعاية وزارة الطاقة السورية- مع السعودية تمت مع شركات أديس وطاقة والحفر العربية وأرغاز، إذ إن الاتفاقيات كانت متعددة الاختصاصات.

وأضاف: "شركة أديس ستُسهم في زيادة إنتاج سوريا من الغاز بنسبة 25% خلال 6 أشهر في بعض الحقول، وصولًا إلى زيادته بنسبة 50% بحلول نهاية العام الجاري 2026."

وكشف، في تصريحاته إلى منصة الطاقة، عن وجود مباحثات مع شركة شيفرون الأميركية، للاستثمار والتنقيب عن النفط والغاز في 5 مربعات في المياه السورية خلال الفترة المقبلة.

بالإضافة إلى ذلك، وُقّعت مذكرة تفاهم مع شركة كونوكو فيليبس الأميركية لاستكشاف عدد من حقول النفط والغاز حول العاصمة السورية دمشق، وبدأ التنقيب في منطقة "تويني" شمال دمشق على عمق 4 آلاف متر للوصول إلى مكمن الغاز الداخلي بالمنطقة.

ولفت إلى أن عمليات الحفر حول دمشق قد تستغرق نحو 4 أشهر وقد تقل أو تزيد حسب فاعلية الظروف الطبيعية وعمليات الحفر، كما جرى تأهيل حفار "ناشيونال" بجهود عدد من المهندسين والفنيين المحليين.

وعن إمكان الوصول إلى كميات من الغاز الطبيعي، قال المسؤول في الشركة السورية للبترول إن هناك مكامن للغاز ستمد السوق المحلية باحتياجاتها وتُسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي والاستغناء عن استيراد الغاز المخصص لتوليد الكهرباء.

وتابع: "هناك أمر مهم لا بد من التنويه إليه، بالنسبة إلى العقود الحالية المبرمة مع شركة (الفرات) سابقًا، مثل عقد شركة شل في حقل العمر، ستكون هناك دراسة وتسوية لها، وحال عدم التوصل لاتفاق يمكن استقطاب شركات أجنبية للاستثمار في هذا الحقل، وهناك رسائل من شركات تريد الاستثمار في هذا النفط."

أحد مشروعات الشركة السورية للبترول - الصورة من موقع الشركة المنحة النفطية السعودية

تطرّق مدير الاتصال المؤسساتي في الشركة السورية للبترول إلى الحديث عن المنحة النفطية السعودية التي تُقدّر بنحو 1.6 مليون برميل.

وأوضح، في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة، أن هذه المنحة من النفط الخام كُرّرت داخل مصفاة بانياس، التي تبلغ قدرتها 95 ألف برميل يوميًا، والتي تعمل على تكرير النفط الخام الخفيف.

وأضاف: "هنا أذكر سبب تصدير نحو 600 ألف برميل من النفط الخام الثقيل خلال عام 2025، فهذا النوع من النفط لا يصلح للتكرير في مصفاة بانياس، وبالتالي صُدّر إلى مناطق يمكن تكريره فيها.. مصفاة حمص -التي تكرر النفط الثقيل- متهالكة، وتنتج 20 ألف برميل يوميًا فقط."

ومن ثم، وفق مسؤول الشركة السورية للبترول، فإن الحكومة تعتزم بناء مصفاة نفط جديدة شرق الفرقلس، وإزالة مصفاة حمص كونها قديمة ومتهالكة، ومن المنتظر أن تخرج من الخدمة خلال مدة زمنية محددة.

https://attaqa.net/2026/01/20/%d8%aa%d8%b7%d9%88%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d8%b7-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d9%88%d8%af%d9%88%d8%b1/

15 - حقول النفط والغاز في سوريا.. أرقام عن الاكتشافات والاحتياطيات (ملف خاص)

أحمد بدر، 12-01-2025

نشرت منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، ملفًا دسمًا عن أبرز حقول النفط والغاز في سوريا؛ إذ حرصت على أن يتزامن هذا النشر مع الأحداث المتصاعدة التي شهدتها البلاد، والتي انتهت بالإطاحة بالنظام السابق بقيادة بشار الأسد.

وتضمّن الملف تقارير عن عدد من حقول النفط والغاز في الدولة، تُقدم للقارئ معلومات حصرية وفريدة، غير منشورة في الإعلام العربي، المتخصص وغير المتخصص، مزودة بالبيانات التفصيلية والأرقام المدققة، وكذلك التواريخ.

كما احتوى ملف حقول النفط والغاز في سوريا على معلومات مفصّلة عن حالة مكامن الطاقة في البلاد، وكذلك كميات احتياطياتها، وأحجام الإنتاج التاريخية والحالية، ولا سيما أن جميعها مر بظروف استثنائية بسبب الحرب، أدت إلى توقفها أو تخريبها وتدمير البنى التحتية الرئيسة فيها.

بالإضافة إلى ذلك، حرصت "الطاقة" على أن تقدم تقارير حقول النفط والغاز في سوريا، ومعلومات مفصّلة عن الأزمات السياسية والعسكرية والاجتماعية التي مرّت بكل حقل، وإجراء مقارنة بين وضع الحقول قبل عام 2011 وبعده.

أبرز حقول النفط والغاز في سوريا

في مقدمة ملف حقول النفط والغاز في سوريا، جاء حقل العمر النفطي، الذي يمثّل طوق نجاة لقطاع الطاقة في الدولة، التي واجهت على مدى 14 عامًا عمليات تخريب لقطاع الطاقة؛ إذ تعوّل الحكومة الجديدة عليه في النهوض بإنتاج البلاد من النفط الخام.

قوات أميركية في حقل العمر النفطي السوري - الصورة من وكالة "سانا"

كما تضمّن ملف الحقول السورية تقريرًا عن حقل الورد، الذي كان من أهم دعائم إنتاج النفط الخام في سوريا قبل عام 2011، والذي تنقَّل بين أيدي الجيش السوري، ثم الجماعات المسلحة، ثم روسيا، وفق بيانات طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وأبرزت "الطاقة" ضمن ملف حقول النفط والغاز في سوريا، تقريرًا عن حقل كونكو، الذي يُعَد من بين الأكبر في البلاد ومن أكبر وأهم مصادر الطاقة في شمال شرق البلاد، ويتجه إنتاجه إلى محطات الكهرباء بهذه المناطق.

بالإضافة إلى ذلك، تضمّن الملف تقريرًا عن حقل السويدية النفطي، وهو أحد أكبر الحقول السورية، والذي كان إنتاجه قبل الحرب يغطي نسبة مهمة وكبيرة من الاستهلاك المحلي، كما كان يوفر كميات توجّهها الدولة إلى قطاعات مهمة.

إحدى منشآت حقل السويدية في محافظة الحسكة

إنتاج النفط في سوريا

من بين حقول النفط والغاز في سوريا، التي ركّز عليها الملف الذي نشرته "الطاقة" خلال شهر ديسمبر/كانون الأول 2024، جاء تقرير عن حقل التنك، الذي كان إنتاجه في مرحلة ما قبل الحرب، أي في عام 2011، يمثّل نحو 40% من إنتاج النفط الخام في البلاد بشكل إجمالي.

جانب من الدمار الذي شهده حقل التنك بعد سيطرة تنظيم داعش عليه

وتضمّن الملف -كذلك- تقريرًا عن حقل نشان، الذي يحتوي على أجود أنواع النفوط، وتبرز أهميته لكون إنتاجه كان دعامة مهمة من دعائم الاقتصاد السوري؛ لذلك كان أحد الحقول التي أُعيد تشغيلها بعد تحرير المنطقة من الجماعات المسلحة، وذلك في عام 2018.

كما تضمن ملف حقول النفط والغاز في سوريا، الذي نشرته منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، تقرير عن حقل التيم، الذي مثّل إنتاجه قبل الأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها الدولة في عام 2011، ما يزيد على 11% من إنتاج البلاد الإجمالي من النفط الخام.

ونشرت المنصة تقريرًا عن حقل الشاعر للغاز الطبيعي، الذي يشتمل على 30 مليار متر مكعب من الاحتياطيات عالية الجودة، بالإضافة إلى تقرير أخر عن حقل تويناان، الذي يعد أحدث الاكتشافات في سوريا، إذ إن إنتاجه بدأ في عام 2008.

واختُتم الملف بتقرير عن حقل جحار للغاز الطبيعي، الذي يتميز بكونه واحدًا من أهم حقول النفط والغاز في سوريا، واعتمدت عليه دمشق لسنوات طويلة في دعم خزينتها بالإيرادات، وتلبية احتياجاتها من الطاقة.

https://attaqa.net/2025/01/12/%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d8%b7-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a3%d8%b1%d9%82%d8%a7%d9%85-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84/

16 - تعرفة بيع الطاقة الكهربائية المنزلية في عدد من دول العالم

Alaa Haydar

بعد حدوث تغييرات في تعرفة بيع الطاقة الكهربائية المنزلية في عدد من دول العالم خاصة (سورية، العراق، الجزائر، ليبيا، تركيا، هنغاريا، والولايات المتحدة)

ارفق لكم دراسة مبسطة سريعة قمت بها كمقارنة أسعار بيع الطاقة الكهربائية للاستهلاك المنزلي وفق سعر الكيلو وات الساعي KWh ونظام الفوترة (الأكثر عدالة هو الشهري) والحد الأدنى للدخل ومتوسط الدخل في هذه الدول، وأخيرا قيمة الاستهلاك الاقتصادي الشهري 300 KWhمقارنة بالحد الأدنى للدخل.

هذه الدراسة اعتمدت على بيانات واحصاءات من المؤسسات والمنظمات التخصصية.

علاء حيدر، خبير دولي في المجالين الهندسي والإداري

الدولة	سعر الكيلو وات الساعي KWh Price [دولار امريكي USD]	كمية شريحة الاستهلاك Consumption [KWh]	نظام الفوترة	استقرار الشبكة Stability	متوسط الأجور شهريا Average Income [دولار امريكي USD]	الحد الأدنى للأجور شهريا Lowest Income [دولار امريكي USD]	قيمة استهلاك اقتصادي شهري 300 KWh [دولار امريكي USD]	نسبة هذه الفاتورة إلى الحد الأدنى للدخل
السعودية Saudi Arabia	0.048	0~6000	شهري	مستقرة 24h	2700	1450	14.4	1 %
الإمارات UAE	0.062	0~2000	شهري	مستقرة 24h	3400	1600	18.6	1.16 %
سلطنة عمان Oman	0.0364	0~4000	شهري	مستقرة 24h	3250	920	10.9	1.2 %
مصر Egypt	0.032	0~650	شهري	مستقرة 24h	260	150	9.6	6.4 %
العراق Iraq	0.014	0~1500	شهرين	شبه مستقرة 20h	730	270	4.2	1.55 %
سورية Syria	0.052	0~300	شهرين	غير مستقرة 8h	205	68	26.1	38.3 %
	0.122	301~XXX						
الأردن Jordan	0.070	0~300	شهري	مستقرة 24h	700	400	21	5.25 %
البحرين Bahrain	0.008	0~3000	شهري	مستقرة 24h	2380	800	2.4	0.3 %
المغرب Morocco	0.118	0~500	شهري	مستقرة 24h	825	495	35.4	7.15 %
الجزائر Algeria	0.0136	0~500	3 اشهر	مستقرة 24h	340	185	6.5	3.5 %
	0.032	501~1000						
تركيا Turkey	0.065	0~330	شهري	مستقرة 24h	970	490	19.5	4 %
قطر Qatar	0.032	0~4000	شهري	مستقرة 24h	3300	550	9.6	1.7 %
ليبيا Libya	0.008	0~800	شهري	شبه مستقرة +20h	275	100	2.4	2.4 %
تونس Tunisia	0.052	0~200	شهري	شبه مستقرة +22h	275	170	16.8	9.9 %
	0.064	201~300						
هنغاريا Hungary	0.101	0~210	شهري	مستقرة 24h	1900	730	32.2	4.4 %
	0.122	211~XXX						
سنغافورة Singapore	0.229	-	شهري	مستقرة 24h	4800	3500	68.7	1.96 %
الولايات المتحدة USA	0.180	-	شهري	مستقرة 24h	4750	1050	54	5.1 %

تعتبر من المقتنيات النادرة لهواة جمع العملات.

تتميز بتصميم زخرفي مع رسم توضيحي مركزي.

شكرا للصديق Bashar Abrahem

17 - سوريا تستورد 1.6 مليون برميل نفط خلال 24 ساعة

الطاقة – خاص، 27-01-2026

ناقلة النفط الخام "إل واي إن إكس" - الصورة من "شب سبوتنغ"

تشهد سوريا تطورات مهمة تتعلّق بوارداتها الطاقية، إذ استقبلت 1.6 مليون برميل من النفط الخام الروسي على شحنتين خلال الـ24 ساعة الماضية، حسب بيانات حصلت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

وتهدف هذه الشحنات إلى دعم الإمدادات المحلية، وسط استمرار الضغوط على قطاع الطاقة وتراجع الإنتاج المحلي منذ أكثر من عقد من الزمان.

واليوم الثلاثاء 27 يناير/كانون الثاني 2026، وصل عدد من الناقلات النفطية إلى مصب بانياس النفطي، وبدأت عمليات التفريغ بعد استكمال الإجراءات الفنية واللوجستية اللازمة.

وتسعى الحكومة إلى تعزيز مخزونات الوقود، وتأمين احتياجات السوق من المشتقات الأساسية، لا سيما البنزين والمازوت وغاز النفط المسال، في ظل الطلب المرتفع خلال فصل الشتاء، وتذبذب مسارات الاستيراد.

النفط الروسي إلى سوريا

استقبل مصب بانياس النفطي ناقلة النفط الخام "إل واي إن إكس(LYNX) "، التي تحمل شحنة من النفط الروسي إلى سوريا، إذ تبلغ حمولتها نحو 138 ألف طن متري (مليون برميل)، في خطوة تمثّل العمود الفقري لأحدث شحنة نفط وصلت إلى السواحل السورية.

كما جرى تفريغ ناقلة البنزين "الدباران (ALDEBARAN) "بحمولة قدرها 31 ألفًا و800 طن متري، ضمن الجهود الرامية إلى تعزيز توافر البنزين في السوق المحلية، والتخفيف من حدة الاختناقات التي تظهر دوريًا في محطات الوقود.

وشملت عمليات التفريغ أيضًا ناقلة البنزين "فالكادور(VALCADORE) "، بحمولة نحو 25 ألف طن متري، بجانب ناقلة المازوت "سانتا(SANTA) "، بحمولة بلغت 30 ألفًا و550 طنًا متريًا، لتلبية الطلب المتزايد على المازوت.

وتضمّنت الشحنات غاز نفط مسال، إذ رست ناقلة الغاز "إيكو شيوس (ECO CHIOS)بحمولة وصلت إلى 3 آلاف و850 طنًا متريًا من غاز النفط المسال، الذي تعتمد عليه سوريا في الاستهلاك المنزلي، وليس الغاز المسال التقليدي.

بالإضافة إلى ذلك، فرّغت فرق الشركة السورية للبترول ناقلتَي الغاز "غاز سباناكوبتيا (GAS SPANAKOPTIA) "بحمولة 3 آلاف و839 طنًا متريًا، و"غاز ريد سي " (GAZ REDSEA)بنحو 4 آلاف و799 طنًا متريًا.

في الوقت نفسه، استقبل ميناء بانياس النفطي ناقلة البنزين "إس تي جورج" التي تبلغ حمولتها نحو 32 ألفًا و450 طنًا متريًا، وكذلك ناقلة المازوت "تاليسمان"، التي تبلغ حمولتها 30 ألفًا و390 طنًا متريًا، تمهيدًا لتفريغها، وفق ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة.

شحنة نفط روسية أخرى تدعم الإمدادات

تأتي هذه الشحنة إلى سوريا بعد يوم واحد من وصول شحنة أخرى من النفط الروسي، كانت ضمن 3 ناقلات، رست في مصب بانياس النفطي، وبدأت إجراءات التفريغ بعد استكمال الفحوص الفنية وحرية المخالطة.

وبحسب البيانات لدى منصة الطاقة المتخصصة، فإن شحنة النفط الروسية بلغت 668 ألف برميل، على متن ناقلة ترفع علم سلطنة عمان، وهو ما يدعم مخزونات المصافي السورية في ظل محدودية الإنتاج المحلي.

وضمن الشحنات المصاحبة، رست ناقلة المازوت "تيندوا (TENDUA) "محمّلة بنحو 29 ألفًا و927 طنًا متريًا، لتلبية احتياجات السوق من المشتقات، خاصة مع ارتفاع الطلب الموسمي خلال فصل الشتاء.

كما وصلت ناقلة غاز النفط المسال "بروفيدينس (GAZ PROVIDENCE) "محمّلة بأكثر من 7 آلاف و186 طنًا متريًا، ضمن شحنة نفط الأخيرة، التي خضعت لإجراءات فنية دقيقة قبل بدء عمليات التفريغ في المصب البحري.

وجاءت هذه الشحنات إلى سوريا، في وقت تظهر فيه البيانات تراجع متوسط وارداتها من النفط الخام المنقول بحرًا بنسبة 11% على أساس سنوي خلال الأشهر الـ10 الأولى من عام 2025.

وانخفض متوسط الواردات إلى 48 ألف برميل يوميًا بين يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول 2025، مقارنة بنحو 54 ألف برميل يوميًا في المدة نفسها من عام 2024، ما يعكس تقلّب الإمدادات.

كما تُظهر الأرقام أن روسيا وفّرت جزءًا كبيرًا من احتياجات سوريا من النفط الخام المنقول بحرًا خلال 2025، على عكس الأعوام السابقة التي كانت فيها إيران المورّد الرئيس قبل التغيرات السياسية.

https://attaqa.net/2026/01/27/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%AF-1-6-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%B1%D9%85%D9%8A%D9%84-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-24-/%D8%B3%D8%A7%D8%B9

18 - تزويد سوريا بالغاز عبر الأردن يدخل حيز التنفيذ.. تفاصيل الصفقة بالأرقام

الطاقة، 26-01-2026

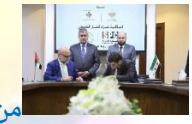

من مراسم توقيع اتفاقية تزويد سوريا بالغاز عبر الأردن - الصورة من وزارة الطاقة الأردنية

دخلت صفقة تزويد سوريا بالغاز عبر الأردن حيز التنفيذ رسميًا مع مطلع عام 2026، في خطوة تعكس تنامي التعاون الإقليمي في قطاع الطاقة، ودعم استقرار منظومة الكهرباء السورية، التي تعاني نقصًا حادًا في الوقود منذ سنوات.

ووقّع الأردن وسوريا، اليوم الإثنين 26 يناير/كانون الثاني 2026، في العاصمة عمان، اتفاقية لبيع وشراء الغاز الطبيعي، بين شركة الكهرباء الوطنية الأردنية والشركة السورية للبترول(SPC) ، بحضور وزير الطاقة الأردني صالح الخرابشة، ونظيره السوري المهندس محمد البشير.

ووقّع الاتفاقية عن شركة الكهرباء الأردنية مديرها العام الدكتور سفيان البطاينة، وعن الشركة السورية للبترول نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الغاز المهندس هاشم الصالح، في إطار تفاهم يهدف إلى تزويد دمشق بكميات منتظمة من الغاز الطبيعي عبر الأراضي الأردنية.

أكد المهندس صالح الخرابشة، وفق بيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، أن الاتفاقية تنص على تزويد سوريا بالغاز عبر الأردن بنحو 4 ملايين متر مكعب من غاز يوميًا، أي ما يعادل 140 مليون قدم مكعبة، وهي كميات من شأنها دعم تشغيل محطات التوليد وتحسين استقرار الشبكة الكهربائية.

وأوضح أن عمليات الضخ بدأت فعليًا من 1 يناير/كانون الثاني 2026، بكميات تراوحت بين 30 و90 مليون قدم مكعبة يوميًا، ضمن ترتيبات تشغيلية مرحلية، تهدف إلى تقديم دعم عاجل لقطاع الطاقة السوري، وتقليل ساعات الانقطاع الكهربائي.

آلية تزويد سوريا بالغاز عبر الأردن

يعتمد مشروع تزويد سوريا بالغاز عبر الأردن على البنية التحتية المتطورة التي يمتلكها الأردن، لا سيما سفينة إعادة التغويز العائمة الراسية في ميناء العقبة، والتي تستقبل شحنات الغاز المسال المستورد من الأسواق العالمية، وتعيد تحويله إلى حالته الغازية.

ويُضخ الغاز بعد ذلك عبر خط الغاز العربي باتجاه الأراضي السورية وصولًا إلى دمشق، في ظل عدم جاهزية البنية التحتية السورية لاستقبال الغاز المسال أو إعادة تغويزه محليًا.

وبيّن الخرابشة أن باخرة التغويز الحالية، المستأجرة من الجانب المصري وتحمل اسم إنرغوس فورس "Energos Force" ستبقى في الخدمة حتى نهاية مارس/آذار 2026، مشيرًا إلى أن شركة الكهرباء الوطنية الأردنية باشرت إجراءات استئجار سفينة تغويز جديدة لضمان استمرارية الإمدادات وفق المتطلبات التشغيلية.

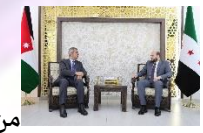

من مراسم توقيع اتفاقية تزويد سوريا بالغاز عبر الأردن - الصورة من وزارة الطاقة الأردنية

من جانبه، أكد وزير الطاقة السوري محمد البشير أن الاتفاقية تمثل خطوة مهمة ضمن الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز تزويد قطاع الكهرباء بالوقود، وتحسين موثوقية التغذية الكهربائية، في ظل التحديات الكبيرة التي واجهها القطاع خلال السنوات الماضية.

وأوضح أن الصفقة تسهم في تنويع مصادر الغاز ورفع كفاءة تشغيل محطات التوليد، ما ينعكس إيجابًا على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، ويُسهم في تقليص فجوة العجز بين الإنتاج والاستهلاك.

وبحسب البيانات الرسمية، تجاوزت القدرة المتاحة لتوليد الكهرباء في سوريا مؤخرًا 3 آلاف ميغاواط، للمرة الأولى منذ أكثر من 6 سنوات، في حين يبلغ حجم الطلب نحو 7 آلاف ميغاواط، ما يفسّر استمرار الانقطاعات لساعات طويلة يوميًا.

تكلفة الصفقة ومصادر الغاز

أوضح مدير إدارة الإعلام في وزارة الطاقة السورية عبدالحميد سلات، في تصريحات سابقة إلى منصة الطاقة، أن تكلفة استيراد الغاز عبر الأردن تتحملها الحكومة السورية بالكامل، نافيًا وجود أي تمويل قطري، على خلاف منحة الغاز القطرية التي قُدمت في عام 2025. وأضاف أن الاتفاقية تُقدَّر قيمتها السنوية بنحو 800 مليون دولار، في إطار توجه حكومي نحو تأمين مصادر طاقة مستقرة ومستدامة، بعيدًا عن الاعتماد على المنح المؤقتة. وأكد سلات أن الغاز المُورّد إلى سوريا ليس أردني المنشأ، بل يأتي من الغاز المسال المستورد من الأسواق العالمية، ويُعاد تغويزه في العقبة، قبل ضخه عبر خط الغاز العربي.

من مراسم توقيع اتفاقية تزويد سوريا بالغاز عبر الأردن - الصورة من وزارة الطاقة السورية

تأتي صفقة تزويد سوريا بالغاز عبر الأردن ضمن مسار أوسع تنتهجه دمشق لتنويع مصادر الطاقة، بالتوازي مع استمرار استيراد الغاز الأذربيجاني عبر تركيا منذ أغسطس/آب 2025 بتمويل قطري.

وتخطط أذربيجان لتصدير نحو 1.2 مليار متر مكعب سنويًا إلى سوريا في المرحلة الأولى من اتفاق طويل الأمد، بما يدعم الشبكة الكهربائية السورية بقدرة تتراوح بين 1200 و1300 ميغاواط.

وتعكس الاتفاقية الدور المتنامي للأردن بصفته مركزًا إقليميًا للطاقة، يعتمد على بنيته التحتية المتقدمة، ويجسّد نهجًا داعمًا للتكامل الاقتصادي العربي، لا سيما في ظل التحولات التي يشهدها قطاع الطاقة في المنطقة.

ومن شأن تنفيذ صفقة تزويد سوريا بالغاز عبر الأردن أن يشكّل نقطة تحول في مساعي دمشق لإعادة بناء منظومة الطاقة، وتحسين موثوقية الكهرباء، تمهيدًا لمرحلة

أكثر استقرارًا، بالتوازي مع خطط إنشاء محطات توليد جديدة، وتوسيع الاعتماد على مصادر وقود متنوعة خلال السنوات المقبلة.

من مراسم توقيع اتفاقية تزويد سوريا بالغاز عبر الأردن - الصورة من وزارة الطاقة السورية

https://attaqa.net/2026/01/26/%D8%AA%D8%B2%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-/%D8%AD%D9%8A%D8%B2

19 - تشغيل نسخة جديدة للهاتف المحمول عبر مزاد إيرلندي

ستتولى الشركة الجديدة إدارة الشبكة الناشئةتين "سيريتل" و"إم تي إن"

2يناير 2026

تجري الحكومة محادثات مع شركات اتصالات من "زين" و"أوريدو" و"فودافون"

من المقرر أن تتضمن الصفقة رسم الترخيص بمبلغ 700 مليون دولار إلى جانب الاستثمارات الإضافية وغير ذلك، وهو 500 مليون دولار لتحديث الشبكة

وزير الاتصالات: الحكومة تعمل على معالجة الإشكاليات المتعلقة بملكية شركات الاتصالات الحديثة

الحكومة السورية تطلب ترخيص جديدة لتشغيل شبكة الهاتف عبر مزاد لجذب الاستثمار وتحديث قطاع الاتصالات المتعثر. تجري محادثات مع شركات أكثرية إيجابية مثل زين وأوريدو فودافون، بالإضافة إلى دعم مالي من بنك قطر الوطني ومؤسسة التمويل الدولية. الأساس لبناء تطوير البنية التحتية للشبكة العصبية الاصطناعية جودة الخدمات بعد سنوات من الخبرة والحرب.

*ملخص بالذكاء الاصطناعي. تحقق من النص الأصلي في السياق.

تستحق الحكومة السورية ترخيص جديدة لتشغيل شبكة الهاتف عبر مزاد، في إطار خطة لإعادة هيكلة قطاع الاتصالات المتعثر وجذب الاستثمارات، وفقا لما نقلته صحيفة "فاينشال تايمز."

وبمبدأ تشغيلها، ستتولى الشركة الجديدة إحدى الشبكاتتين الموجودتين، بما في ذلك إدارة المعلومات العصبية وقاعدة بياناتها.

ويهيمن على شركة الاتصالات الخلوية في سوريا منذ سنوات فقط هما "سيريتل" و"إم تي إن"، بعد أن بدأت الحكومة في الظهور خلال الأشهر القادمة على الرغم من عدم دخول مشغل جديد.

محادثات مع شركات متعددة

وبموجب وجود، تجري الحكومة محادثات مع شركات اتصالات متعددة والتعاونية، من جزئي "زين" الكويتية و"أوريدو" القطرية، إضافة إلى " فودافون " البريطانية، والتي تمتلك مجموعة اتصالات الإمارات "إياد (&e) "وتشارك بنسبة 16.6% منها. ولم يوجد أي تعليقات من هذه الشركات بعد الصفقة.

كما تجري الحكومة السورية باحثين مع قطر الوطني ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، لتوفير دعم الصفقة، التي تحدد أن تتضمن رسم ترخيص منها 700 مليون دولار، إلى جانب الاستثمار الإضافي لذلك 500 مليون دولار لتحديث الشبكة، القدرة على استيعاب الطلب المتزايد على خدمات البيانات المصرفية، وفقًا لتشفير فايننشال تايمز."

ومن المقرر أن يكون 23 فبراير المقبل النهائي لتقديم طلبات المشاركة في المزاد.

اعتمد وزير الاتصالات السوري، عبدالسلام هيكل، في مقابلة تلفزيونية سابقة نية الحكومة خطة رخص جديدة للاتصالات خلال الفترة المحددة، وحرص على إجراء اتصالات مع شركات اتصالات أكثر وأكثر أوروبية للاستثمار في السوق السورية.

إرث الاحتكار والفساد

وبالتالي فإن الحكومة تعمل على معالجة الإشكاليات المتعلقة بشركات الاتصالات الملكية، في إشارة إلى ضباط المخابرات الأصليين في مرحلة ما قبل سقوط النظام السابق، وتلاها من إجراءات إعادة الترتيب للملكية.

وتعود هذه الإشكاليات إلى طبيعة هيكلة قطاع الاتصالات خلال حقبة بشار الأسد، حين كان من بين الأربعاء المربحة وخاضعاً لنفوذ شخصي قريب من السلطة، أبرزها ابن

خال الأسد، رامي مخلوف، الذي أسس شركة "سيريتل" عام 2001 قبل أن تسحب منه السيطرة على الشركة في 2020 عقب خلاف مع القصر الحكومي.

وكذلك شركة "إم تي إن" التي دخلت في نزاع مع السلطات قبل سقوط النظام، لتنتهي عملياتها في سوريا تحت سيطرة الحراسة، مع احتفاظ المجموعة بشكل محدد بالتوجه الدولي.

بحسب تقرير نشرته "رويترز" العام الماضي، فإن عملية إعادة ترتيب السيطرة على عدد من الأصول الكبرى بعد الإطاحة بالأسد تمارس انشطتها السلطة على الأصول تُقدّر مهما بما لا يقل عن 1.5 مليار دولار من ثلاثة أعمال رجال.

وتشمل هذه الأصول شركات تابعة لتكتل كانت تفضلاً للتحكم في الدائرة المحيطة بالنظام السابق، من باستثناء مشغل الاتصالات الرئيسي في العالم، والذي قدرت "رويترز" قيمة أصوله بما لا يقل عن 130 مليون دولار. وبعد إعادة السيطرة على هذه الأصول دون إطار قانوني نهائي، ما أبقى مسألة الملكية وغير محسومة بالكامل حتى الآن.

تطوير قطاع الاتصالات

تنصل ترخيص الهاتف المحمول الجديد ضمن خطة واسعة لتحديث البيانات العصبية لقطاع الاتصالات في سوريا، والذي تم تدميره خلال 14 عامًا بسبب الحرب والعقوبات، ولا تزال خدماته تُصنّف من بين الأضعف وقليلًا من حيث جودة الاتصال وسرعات الإنترنت .

كما تشمل هذه المؤسسة التأسيسية مشروع "سيلك لينك (SilkLink) "لتكون شبكة ألياف برمجية منزلية، لاستثمارها تتراوح ما بين 900 مليون دولار ومليار دولار، وفقًا لما تسمح به لوزير الاتصالات السورية، في مسعى واسع النطاق لشبكات الاتصالات الغربية لزيادة الطلب على خدمات البيانات.

يأتي ذلك في الوقت الذي بدأت فيه سوريا اختبار شبكة الجيل الخامس (5G) منذ مايو من العام الماضي، ضمن استراتيجية تدريجية لتحديث القطاع، تزامنًا مع مجموعة العقوبات الاقتصادية التي كانت تعكف الجهود الاقتصادية في الاقتصاد.

https://asharqbusiness.com/economics/117225/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%B3-%D9%85%D8%B2%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84-%D8%A5%D8%AD%D8%AF%D9%89-%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%AA%D9%8A-

20 - الاتحاد الأوروبي يؤجل ترحيل السوريين ويدعم العودة الطوعية

ملايين السوريين اضطروا إلى اللجوء خصوصا إلى أوروبا بعد القمع الذي واجه به النظام السوري المخلوع الثورة (رويترز)

Published On 31/1/202631/1/2026

قال المفوض الأوروبي للشؤون الداخلية والهجرة، ماجنوس برونر، إن الاتحاد الأوروبي لم يصل بعد إلى مرحلة يمكن فيها اعتبار سوريا مستقرة بما يكفي لتنفيذ عمليات ترحيل واسعة النطاق.

وأضاف برونر، في مقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية نُشرت السبت، أن سوريا "لا تُعد حاليا بلدا آمنا وفق قواعد الاتحاد الأوروبي."

وشدد المسؤول الأوروبي في الوقت نفسه على استمرار تقديم الدعم الأوروبي لتحسين الأوضاع بما قد يفضي إلى تغيير هذا التقييم مستقبلا.

وأوضح أن سياسة الاتحاد الأوروبي تتركز، باستثناء الحالات الجنائية، على تشجيع العودة الطوعية للمهاجرين السوريين إلى بلادهم التي أنهكتها الحرب الأهلية، بدلا من اللجوء إلى الترحيل القسري.

وفي هذا السياق، أشار برونر إلى أن وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء أفادت بتحسن تدريجي في الأوضاع داخل سوريا، ما دفع وكالة حماية الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي "فرونتكس" إلى دعم عمليات العودة الطوعية لآلاف السوريين خلال الفترة الماضية.

دبلوماسية الهجرة

من جهة أخرى، قال المفوض الأوروبي إنه "يعتزم الاعتماد بشكل أكبر على مبدأ العصا والجزرة، في التعامل مع دول العالم الثالث بشأن الهجرة."

وقال برونر إن "الاتحاد الأوروبي يمتلك أدوات، مثل سياسة التأشيرات والتعاون التجاري والتنموي، والتي يجب أن نستخدمها كأدوات إستراتيجية لمصلحة أوروبا".

وأشار إلى خلافات مع دول قال إنها "لم تبذل جهدا كافيا في الماضي لمعالجة مسألة الهجرة غير النظامية"، وأوضح "ثم فرضنا عقوبات بشأن التأشيرات على دولة واحدة فقط وفجأة نجح الأمر"، واصفا هذا بـ"دبلوماسية الهجرة".

وقال إن العديد من الدول تستهدف تسهيل التأشيرات مع الاتحاد الأوروبي لأنها تتوقع فوائد ملموسة لاقتصاداتها، وأوضح أنه "يمكن للاتحاد الأوروبي استخدام هذا لصالحه، حيث إن سياسة الهجرة في التكتل ليست مصممة فقط للحد من الهجرة غير النظامية ولكنْ أيضا لتقديم الفرص".

وقال برونر "علينا أن نصبح أكثر مرونة وسرعة ورقمنة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالعمالة الماهرة، والعلماء".

https://www.aljazeera.net/news/2026/1/31/%D9%85%D9%81%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

21 - خبير: زيادة إنتاج سوريا من النفط تحتاج إلى "صيانة إسعافية".. وهذا موعدها

أحمد بدر، 2026-01-29

يمر ملف إنتاج سوريا من النفط بمرحلة دقيقة، وسط توقعات بعودة تدريجية للإنتاج، يقابلها إدراك فني بأن التعافي لا يتم بقرارات سريعة، بل عبر مسار زمني واقعي يبدأ بإجراءات إسعافية قبل الوصول إلى زيادات مستدامة.

وفي هذا السياق، قال رئيس شركة "تكنو ريغ" المهندس موفق فتال، إن رفع الإنتاج النفطي لا يمكن اعتباره "كبسة زرّ"، لأن العملية تعتمد على سلسلة متكاملة تشمل الآبار، والمعالجة، والتجميع، والضغط، والنقل، والكهرباء، بالإضافة إلى الصيانة الدورية.

ويرى مراقبون أن إنتاج سوريا من النفط يمكن أن يشهد تحسّنًا محدودًا خلال أشهر قليلة، إذا جرى التركيز على تشغيل الآبار السهلة والمتوقفة لأسباب فنية بسيطة، ضمن برنامج تدخل سريع يخفّف من حدة الأزمة الحالية.

لكن الخبير يحذّر من المبالغة في التوقعات، إذ إن العودة إلى مستويات إنتاج مرتفعة تتطلب وقتًا أطول، واستثمارات في المعدات الثقيلة، وإعادة تأهيل منشآت حيوية تضررت خلال سنوات طويلة من الإهمال.

جاءت تصريحات فتال خلال حلقة جديدة من برنامج "أنسيّات الطاقة"، قدّمها مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، الدكتور أنس الحجي على منصة "إكس"، بعنوان: "سوريا.. آفاق صناعة النفط والغاز بين التحديات والفرص."

الصيانة الإسعافية.. حل سريع بحدود واضحة

أوضح المهندس موفق فتال أن إنتاج سوريا من النفط يمكن رفعه خلال مدة تتراوح بين 3 و6 أشهر، عبر ما وصفه بـ"الصيانة الإسعافية"، التي تشمل إصلاح مضخات، ومعالجة تسريبات، وتنظيف خطوط، وإعادة تشغيل آبار متوقفة لأسباب بسيطة.

وأشار إلى أن هذا النوع من التدخل يمنح "نبضًا أوليًا" لإنتاج البلاد من النفط الخام، لكنه في الوقت نفسه لا يمثّل حلًا جذريًا، لأن الزيادة السريعة تبقى محدودة وغير مستدامة ما لم تُستكمل بخطة أوسع لإعادة التأهيل الشامل.

وبيّن أن أي بئر نفطية تحتاج إلى منظومة متكاملة -من فصل ومعالجة وتجميع وضغط ونقل كهرباء وصيانة- تعمل بانسجام، موضحًا أن غياب الكهرباء أو توقف خط التجميع كفيل بإيقاف الإنتاج بالكامل، حتى لو كانت الآبار نفسها جاهزة فنيًا.

وأضاف رئيس شركة "تكنو ريغ" أن إنتاج سوريا من النفط تأثر خلال السنوات الماضية بتوقف عمليات الصيانة العميقة، مثل الـ"ورك أوفر"، التي تحتاج إلى معدات خاصة وقطع غيار قد يستغرق توريدها عدة أشهر.

ولفت إلى أن كثيرًا من آبار النفط والغاز تتوقف عن الإنتاج بسبب أعطال صغيرة، مثل صمام أو خط أو مضخة، لكن معالجة هذه الأعطال تتطلّب جاهزية لوجستية وسلاسة في سلاسل الإمداد، وهو ما يجب العمل عليه سريعًا.

وأكد أن البرنامج الأمثل يتمثّل في مرحلتَين، المرحلة الأولى منهما تتمثّل في تشغيل الآبار السهلة فورًا، في حين تتمثّل المرحلة الأخرى في إعداد قائمة شاملة بالقطع الثقيلة والمعدات المطلوبة لرفع الإنتاج على المدى المتوسط.

بالإضافة إلى ذلك، شدّد المهندس موفق فتال على أن رفع الإنتاج بصورة كبيرة ومستدامة يحتاج من 12 إلى 36 شهرًا، ضمن خطة واضحة لخدمات الحقول وإعادة تأهيل المنشآت فوق الأرض وتحتها.

الخبرات البشرية والتدريب ركيزة للتعافي

قال المهندس موفق فتال إن إنتاج سوريا من النفط لا يعتمد فقط على المعدات، بل على العنصر البشري، مشيرًا إلى أن العامل الفني السوري يتمتع بكفاءة عالية، رغم هجرة عدد كبير من الخبرات أو تقاعدها منذ عام 2011.

وأوضح أن هناك تشابهًا كبيرًا بين حقول النفط والغاز في سوريا وحقول النفط والغاز في سلطنة عمان من حيث التوزع والمخزونات والتحديات الفنية، لافتًا إلى أن تبادل الخبرات سابقًا بين الجانبين كان نموذجًا ناجحًا يمكن إحياؤه.

وأضاف أن التحدي الأكبر -في الوقت الحالي- يكمن في فجوة التدريب، خاصة لدى جيل الشباب الذي لم تتح له فرصة التطور العملي خلال سنوات الحرب، رغم امتلاكه معرفة نظرية جيدة.

إحدى منشآت حقل العمر النفطي في سوريا - الصورة من "سانا"

وأشار موفق فتال إلى أن إنتاج سوريا من النفط يمكن دعمه عبر الاستثمار في مراكز تدريب عملية، تُخرج فنيين ومهندسين جاهزين للعمل الميداني خلال مدد قصيرة، بدل الاعتماد على التدريب النظري فقط.

وكشف فتال عن مشروع مركز تدريب متكامل يجري العمل عليه في سوريا، يعتمد بنسبة 80% على التدريب العملي، باستعمال حفارات وآبار حقيقية ومحاكيات، مع تطبيق أعلى معايير السلامة.

وأكد رئيس شركة "تكنو ريغ" أن الهدف هو بناء سمعة إقليمية للمهندس والفني السوريَّيْن، مشابهة لسمعة الأطباء السوريين عالميًا، بما يُسهم في جذب الشركات الأجنبية وتسريع وتيرة التعافي.

وختم بتأكيد تفاؤله بمستقبل القطاع، مشيرًا إلى أن عوائد الاستثمار في الحقول السورية مجزية، وأن توافر الخبرة والإرادة يجعل إعادة رفع إنتاج سوريا من النفط هدفًا ممكن التحقيق ضمن إطار زمني واقعي.

من هو موفق فتال؟

يُعدّ المهندس موفق فتال واحدًا من أبرز الأسماء في قطاع النفط والغاز، إذ يمتلك خبرة مهنية تتجاوز 40 عامًا في خدمات حقول النفط، مع تركيز رئيس على الحفارات وعمليات الحفر وتشغيل وتصنيع معدات الحفر، إلى جانب التدريب العملي وتأهيل الكوادر الفنية.

واكتسب فتال سمعة واسعة في الأوساط النفطية الإقليمية، بوصفه مرجعًا متخصصًا في مجال الحفارات، بعد مسيرة طويلة عمل خلالها في مواقع ميدانية مختلفة، وشارك في إدارة وتشغيل مشروعات حفر معقّدة، ما منحه معرفة دقيقة بتفاصيل العمل تحت الأرض وفوقها.

وبعد تقاعده، أسس فتال شركته الخاصة، ونفّذ من خلالها مشروعات وخدمات لصالح كبرى شركات الخدمات النفطية العالمية، مثل شلمبرجيه، وبيكر هيوز، وهي شراكات تعكس مستوى الخبرة والثقة التي يتمتع بها في السوق الدولية.

ويعمل فتال حاليًا على إطلاق مشروع "مركز مهارات" للتدريب والتطوير في دمشق، وهو مركز ضخم يهدف إلى إعادة بناء الكفاءات الفنية في سوريا، عبر ربط التدريب العملي المباشر باحتياجات سوق العمل في قطاع النفط والغاز.

https://attaqa.net/2026/01/29/%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A5/

22 - الطلب على غاز النفط المسال في سوريا يتجاوز 1700 طن يوميًا

2026-01-30

من داخل أحمد معامل تعبئة الغاز المنزلي في سوريا - أرشيفية

تجاوز الطلب على غاز النفط المسال في سوريا حاجز الـ1700 طن (12.41 ألف برميل) يوميًا، مدفوعًا بذروة الاستهلاك الشتوي، ما يكشف عن الضغوط التي يواجهها قطاع الطاقة في دمشق.

ويضع الطلب المتزايد على غاز النفط المسال المعروف محليًا بـ"الغاز المنزلي"، سلاسل الإمداد الوطنية والإنتاج المحلي أمام اختبار حقيقي لتأمين احتياجات السوق التي تعاني فجوة مزمنة بين العرض والطلب.

وأوضح مدير إدارة الاتصال المؤسساتي في الشركة السورية للبترول صفوان شيخ أحمد، أن مستويات الطلب على غاز النفط المسال في سوريا تترجم فعليًا إلى حاجة يومية لنحو 170 ألف أسطوانة غاز منزلي. ومن بين إجمالي الطلب على غاز النفط المسال في سوريا البالغ 1700 طن، يُخصص نحو 200 طن للاستخدامات الصناعية، في حين يذهب المتبقي لتلبية احتياجات التدفئة والطهي المنزلي.

إنتاج الغاز المنزلي في سوريا: يغطي إنتاج الغاز المنزلي في سوريا محليًا نحو جزء بسيط من الاحتياجات، إذ يبلغ حاليًا نحو 110 أطنان يوميًا (803 براميل).

)*الطن = 7.3 برميلًا.(

وقال صفوان شيخ أحمد إن هذا الإنتاج يتركز في معملي "إيبلا" و"جنوب المنطقة الوسطى"، بدعم من حقول" جبسة" و"شاعر."

من داخل أحمد معامل تعبئة الغاز المنزلي في سوريا - أرشيفية

وتطمح الشركة السورية للبترول إلى تقليص الفجوة عبر إعادة تأهيل معمل غاز "كونوكو" الإستراتيجي، الذي تراجعت طاقته من 10 آلاف طن يوميًا قبل عام 2011 إلى نحو 2000 طن حاليًا؛ نتيجة خروج معظم وحداته عن الخدمة خلال سنوات الحرب.

وشدد على أن الإمدادات المتوفرة من الغاز المنزلي في مختلف المحافظات تسير وفق المستويات المخططة مع استمرار التوزيع بشكل منتظم رغم الارتفاع الموسمي في الطلب خلال فصل الشتاء، تحت إطار برامج تشغيل وتوزيع تعتمدها الجهات المعنية لضمان استقرار السوق.

4ناقلات في بانياس: قال مدير إدارة الاتصال المؤسساتي في الشركة السورية للبترول إنه تم تلبية الطلب على غاز النفط المسال في سوريا من خلال الإنتاج المحلي مدعومًا بعمليات الاستيراد البحري لمادة الغاز المنزلي وفق عقود مبرمة مع شركات مختصة.

ولمواجهة ارتفاع الطلب على غاز النفط المسال في سوريا رصدت منصة الطاقة المتخصصة حركة نشطة لناقلات الغاز بمصب بانياس النفطي خلال الأيام الأخيرة.

واستقبلت الموانئ السورية 4 شحنات رئيسة لتعزيز المخزون:

الناقلة "إيكو شيوس": ECO CHIOS محملة بـ3850 طنًا متريًا.

الناقلة "غاز سباناكوبتيا": GAS SPANAKOPTIA محملة بـ3839 طنًا متريًا.

الناقلة "غاز ريد سي": GAZ REDSEA بحمولة 4799 طنًا متريًا.

الناقلة "بروفيدينس": GAZ PROVIDENCE الشحنة الأكبر بحمولة تجاوزت 7186 طنًا متريًا.

وتخضع الشحنات لإجراءات فنية دقيقة واختبارات "حرية المخالطة" قبل ضخها في الخزانات البرية، ومن ثم نقلها بالصهاريج إلى معامل التعبئة في مختلف المحافظات السورية.

أحد موانئ سوريا - أرشيفية

تطوير البنية التحتية والتخزين الإستراتيجي

في ظل استمرار زيادة الطلب على غاز النفط المسال في سوريا، تعمل الفرق الهندسية على خطة طوارئ تشمل تطوير معامل التعبئة لرفع كفاءتها، إذ تنتج حاليًا نحو 170 ألف أسطوانة يوميًا.

كما تجري دراسات لإنشاء خزانات إستراتيجية جديدة تهدف إلى تأمين "وسادة" أمان للمخزون، تضمن استقرار التوزيع في حال تعثر وصول التوريدات البحرية بسبب

الظروف المناخية أو الاضطرابات الملاحية. وقال صفوان شيخ أحمد: "تؤثر عوامل موسمية، مثل ارتفاع الطلب شتاءً، إلى جانب الظروف المناخية التي قد تنعكس على حركة الملاحة البحرية، على توقيت وصول بعض الشحنات."

وأشار إلى أن عمليات تفريغ الغاز المنزلي تكون عبر ميناء بانياس النفطي باستعمال المرابض البحرية وخطوط الأنابيب إلى الخزانات البرية، قبل نقله بالصهاريج إلى معامل التعبئة في المحافظات وفق خطط توزيع مرنة تراعي مستويات الطلب.

وفي قطاع الإنتاج المحلي، تُدعم المعامل القائمة، إذ كان معمل غاز الرقة متوقفًا عن الخدمة سابقًا، ومع استعادة المنطقة تم إرسال معمل متنقل والبدء بأعمال الإصلاح وإعادة التشغيل، ليعمل المعمل حاليًا بطاقة إنتاجية مناسبة تُضاف إلى الطاقة التشغيلية الإجمالية للشركة.

وبالتوازي مع الجهود الفنية تكثف شركة "محروقات" دوريات الرقابة والجودة لضمان توزيع الكميات المستوردة والمنتجة محليًا وفق الآليات المعتمدة، ومنع أي تسرب للمادة إلى السوق السوداء، خاصة أن الضغط الموسمي يرفع من حساسية ملف الطاقة لدى المواطنين السوريين. وتسعى الشركة السورية للبترول، عبر كوادرها الوطنية والإمكانات المتاحة، إلى تطوير البنية التحتية النفطية والغازية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي تدريجيًا وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي.

https://attaqa.net/2026/01/30/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-/%D9%8A%D8%AA%D8%AC

23 - خريطة النفط السوري الجديدة... إلغاء العقود الأجنبية وتحوّل نحو الشركات الأميركية

دمشق، نور ملحم، 01فبراير 2026 | آخر تحديث: 00:48 (توقيت القدس)

في تحول يعد الأكبر في قطاع الطاقة السوري منذ أكثر من عقد، بدأت دمشق مراجعة شاملة لجميع عقود النفط والغاز الأجنبية، تمهيداً لإلغاء بعضها وإعادة التفاوض على أخرى، بالتزامن مع توجه جديد نحو استقطاب شركات أميركية كبرى للاستثمار في الحقول المستعادة. وقبل عام 2011، كانت الشركات الأجنبية تشكّل

العمود الفقري لقطاع النفط والغاز في سورية، مستثمرة في حقول رئيسية مثل الفرات ودير الزور وحيان والبوكمال، إلى جانب مشاريع غازية مشتركة، ما أسهم في دعم الإنتاج النفطي والغازي وتعزيز الإيرادات الوطنية.

ومع تصاعد النزاع المسلّح في المناطق الشرقية، توقفت معظم هذه الشركات عن أعمالها، بينما انسحبت شركات كبرى مثل شل وتوتال إنرجي، وأوقفت أخرى نشاطها التزاماً بالعقوبات الدولية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنتاج وفقدان الدولة السيطرة الكاملة على إدارة الثروة النفطية. اليوم، وبعد رفع العقوبات الاقتصادية واستعادة الحكومة السورية الحقول النفطية والغازية من قوات سوريا الديمقراطية "قسد" يفتح القطاع النفطي الباب أمام مرحلة جديدة ترتكز على إعادة تأهيل الحقول، وتشغيل الإنتاج، وعودة الشركات الأجنبية للاستثمار .

الحضور الأجنبي والتوسّع الروسي

أبرمت الشركات الأجنبية، قبل الثورة، عقوداً طويلة الأمد مع المؤسّسة العامة للنفط لتغطية استثماراتها في الحقول البرية والغازية، فقد بدأت شلّ العمل في حقل الفرات منذ عام 1985، تلتها توتال إنرجي الفرنسية في حقل دير الزور عام 1990، فيما استثمرت شركة إينا الكرواتية في حيان عام 1998، كما دخلت شركات صينية، بينها كوكب للنفط وعودة للنفط، في استثمارات عامَي 2004 و2008، في حين عملت غلف ساندز البريطانية في حقل الدجلة، إلى جانب شركات كندية في إيبلا والرشيد منذ 2010. كذلك دخلت تاتنفت الروسية حقل البوكمال عام 2009، بينما استثمرت سيونكور إنرجي الكندية قبل 2010 في مشروع غاز إيبلا بنسبة 50%، مقابل النصف الآخر للمؤسّسة العامة للنفط.

وبعد اندلاع الثورة في 2011، اضطرت معظم هذه الشركات إلى التوقف أو الانسحاب نتيجة التحديات الأمنية والسياسية والعقوبات الدولية، ما أدى إلى توقف برامج تحديث البنية التحتية وتراجع الإنتاج، وفقدان الدولة القدرة على الاستفادة من خبراتها وتقنياتها، وجعل القطاع في وضع هش أمام الصراعات المسلحة المستمرة. ومع استمرار الحرب، توسعت الشركات الروسية في القطاع، مستفيدة من الدعم العسكري المباشر للنظام السابق.

وكانت أولى العقود الكبيرة مع شركة "سويز نفت غاز" في ديسمبر 2013، بعقد امتياز لمدة 25 عاماً للتنقيب في البحر المتوسط قبالة طرطوس، بالقرب من قاعدة روسية، نص العقد على تمويل استكشاف النفط والغاز بمبلغ 100 مليون دولار، إلّا أن النشاط البحري توقف لاحقاً وجرى تحويل المشروع لشركة روسية أخرى، وسط تساؤلات حول جدوى تعاقد شركة لم تجر حفراً بحرياً مسبقاً، كما تبين أن العقد أبرم عبر شركة مسجلة في بنما قبل ثلاثة أشهر من التوقيع.

وبين 2019 و2020، أبرمت الحكومة عقوداً جديدة مع شركات روسية مغمورة لتغطية التنقيب والإنتاج في مربعات واسعة تشمل حقول النفط والغاز في شمال شرق سورية والشمال القريب من دمشق، بما في ذلك التنقيب البحري. هذه العقود عزّزت وجود الشركات الروسية في مناطق استراتيجية، مع إشراف مباشر على الحماية الأمنية للحقول واستفادة الدولة من عوائد الإنتاج في مناطق سيطرتها.

وعلى النقيض، توقفت الشركات الأجنبية الكبرى التي كانت تعمل قبل 2011 عن الاستثمار أو انسحبت بالكامل، ما أفرغ القطاع من الخبرات والتقنيات الدولية، وأدى إلى تراجع الإنتاج من مستويات تجاوزت 400 ألف برميل يومياً إلى نحو 40 ألف برميل فقط في سنوات الأزمة. وهو ما شكل تحدياً إضافياً للحكومة السورية، التي تحتاج إلى استراتيجيات عاجلة لإعادة تشغيل الحقول وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي بعد رفع العقوبات الاقتصادية رسمياً.

متابعة ملف العقود الأجنبية السابقة

وأكّد مصدر مسؤول في وزارة الطاقة لـ"العربي الجديد" أنّ ملف جميع العقود الأجنبية، سواء التي كانت سارية قبل 2011 أو العقود الروسية بين 2013 و2024، جرى تحويله بالكامل إلى لجنة مشتركة تضم ممثلين عن وزارتَي الطاقة والخارجية وهيئة الاستثمار ووزارة الاقتصاد. وتهدف اللجنة إلى دراسة جميع الاتفاقيات بعناية، وفحص مدى توافقها مع القوانين الوطنية والمعايير الدولية، وسبل حل أيّ مسائل معلقة بطريقة قانونية تضمن حقوق الدولة والمستثمرين على حد سواء.

وأشار المصدر إلى أنّ اللجنة تعمل وفق خطة منهجية تشمل مراجعة كل عقد على حدة، بدءاً من الالتزامات المالية والتقنية، وصولاً إلى التزامات التشغيل والاستثمار، مع

التركيز على حماية مصالح الدولة وضمان سيادتها على الثروة النفطية والغازية، وأضاف أنّ هذا الإجراء يتيح للدولة إعادة تقييم الشراكات السابقة، واتخاذ قرارات مدروسة حول إمكانية تعديل العقود أو فسخها أو إعادة التفاوض عليها بما يتوافق مع القانون السوري والمعايير الدولية.

وأكد المصدر أنّ اللجنة تتواصل مع مستشارين دوليين وخبراء قانونيين لمواءمة الحلول المقترحة مع أفضل الممارسات العالمية في إدارة عقود الموارد الطبيعية، ما يعكس حرص الحكومة على إعادة ترتيب القطاع النفطي بطريقة منظمة تضمن عدم تكرار التجارب السابقة، وتهيّئ الأرضية القانونية والاقتصادية لاستقطاب استثمارات جديدة.

خطط التأهيل والتصدير

بدوره، أكد رئيس الشركة السورية للبترول، يوسف قبلاوي، أنّ المرحلة المقبلة ستركز على إعادة تأهيل الحقول والآبار المتضرّرة، وتهيئة البنية التحتية لرفع الإنتاج تدريجياً وصولاً إلى مستويات قريبة من الطاقة القصوى السابقة للأزمة. وأوضح قبلاوي لـ"العربي الجديد" أنّ عمليات التنقيب البدائية وغير المنسقة، التي نفذتها بعض الجهات خلال السنوات الماضية، أسهمت كثيراً في تضرّر الحقول وتقليل إنتاجيتها، وخلفت آثاراً فنية معقدة على البنية التحتية للمحطات والآبار.

وقال قبلاوي: "الحقول النفطية لم تتعرض للإهمال فحسب، بل شهدت تنقيبات بدائية أثرت على استقرار الطبقات النفطية والغازية، ما زاد من صعوبة إعادة التأهيل ورفع الإنتاج إلى مستوياته السابقة". وأشار إلى أنّ حقل العمر في دير الزور، الذي كان ينتج نحو 50 ألف برميل يومياً، تراجع إنتاجه إلى 5 آلاف برميل فقط نتيجة الإهمال والأضرار، ويضم نحو 900 بئر نفطية تُعدّ كنزاً استراتيجياً.

وأوضح أنّ الشركة تعمل على خطة عاجلة لإعادة تشغيل أكبر عدد ممكن من هذه الآبار، مع استعادة ملكية حقل العمر بالكامل بعد انسحاب شركة شلّ وإنهاء أي التزامات مالية سابقة، ما يمنح الدولة مرونة أكبر في إدارة الإنتاج وتحديد وجهات التصدير بما يخدم المصلحة الوطنية ويعزز الإيرادات. وأكد قبلاوي أنّ الحكومة تنسق مع الجيش لتأمين الحقول وضمان انتقالها السلس إلى إدارة وزارة النفط، مع الاعتماد

على الكوادر الوطنية في إعادة التأهيل والاستعانة بالخبرات الخارجية عند الحاجة لضمان نقل المعرفة وبناء قدرات محلية مستدامة.

التوجه نحو الشركات الأميركية

كشف قبلاوي عن اهتمام متزايد من شركات نفط أميركية بالاستثمار في حقول الغاز بمحافظة الحسكة، أبرزها شركة شيفرون، ما يشير إلى عودة الاهتمام الدولي بقطاع الطاقة السوري بعد الترتيبات السياسية الأخيرة. وأضاف أنّ الشركة تسعى لتحقيق نقلة نوعية في مجالَي النفط والغاز عبر شراكات متوازنة مع شركات محلية وأجنبية تراعي السيادة الوطنية وتحقق عوائد اقتصادية مستدامة.

يأتي هذا الاهتمام بعد أن استعاد القطاع النفطي سيطرته، وهو مؤشر على ثقة المستثمرين في بيئة مستقرة نسبياً، بعد سنوات من الصراع والانقسامات، ويتيح تنفيذ مشاريع إعادة التأهيل السريع للحقول وزيادة كفاءة الإنتاج وتقليل الفاقد، بما ينعكس مباشرة على الإيرادات الوطنية وقدرة الدولة على تمويل مشاريع إعادة الإعمار.

النفط أداة استقرار وتنمية

يرى الخبراء أن استعادة السيطرة على النفط السوري ليست مجرد حدث تقني، بل خطوة سيادية حاسمة تعزز قدرة الدولة على تحويل الموارد الطبيعية إلى قوة تنموية، وتوظيفها في خدمة مرحلة التعافي وإعادة الإعمار. وأشار الخبير الاقتصادي مهند الزنبركجي إلى أنّ دخول الشركات الأميركية الكبرى مثل شيفرون يعزز الثقة الدولية ويحفز شركات متعددة الجنسيات على الدخول للاستثمار في قطاعات أخرى، بما فيها النقل والبنية التحتية والطاقة المتجدّدة والتكنولوجيا.

وأضاف أنّ هذه الاستثمارات ستسهم في إعادة تأهيل الحقول المدمرة بخبرات وتقنيات متقدمة، ما يتيح استخراج كميات أعلى من النفط بأسعار مناسبة، وبالتالي إيرادات أكبر لخزينة الدولة، وتمويل مشاريع إعادة الإعمار، ورفع القدرة الشرائية للمواطنين من خلال خفض تكاليف الطاقة والخدمات. وأوضح الزنبركجي أنّ الاستثمارات الأميركية في القطاع النفطي لن تكون مجرد ضخ أموال، بل تسهم في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية، وتطوير أنظمة الإنتاج والتكرير، وضمان استدامة الموارد النفطية، كما أنها تمثل مؤشراً إيجابياً لشركات عالمية أخرى لدخول السوق

السورية، ما سيخلق دورة اقتصادية متكاملة تشمل النقل والطاقة والبنية التحتية والخدمات، مع عوائد مالية مباشرة وفعالة للدولة والمواطنين.

الإطار القانوني لإعادة ترتيب العقود

مع استكمال مراجعة جميع العقود السابقة من اللجنة المشتركة، أصبح الملف النفطي أمام مرحلة حرجة تتطلب تقييماً دقيقاً من الناحية القانونية. تشمل هذه المرحلة فحص مدى توافق العقود القديمة والحديثة مع القانون السوري، والتأكد من الالتزامات المالية والفنية للشركات، وكذلك دراسة أيّ ثغرات أو أوجه غموض قد تؤثر على حقوق الدولة. وتبرز أهمية هذه الخطوة في توفير بيئة قانونية واضحة للاستثمارات المستقبلية، وضمان حماية مصالح الدولة أثناء إعادة تشغيل الحقول النفطية والغازية، بما يوازن بين جذب الشركات الأجنبية واستدامة الموارد الوطنية.

وفي هذا السياق، يؤكد المحامي الدولي برهوم الشهاب، لـ"العربي الجديد": "المرحلة الحالية توفر فرصة نادرة للحكومة السورية لإعادة ترتيب جميع العقود السابقة بطريقة قانونية منظمة. العقود الأجنبية المبرمة قبل 2011 والعقود الروسية بين 2013 و2024 يمكن مراجعتها اليوم وفقاً للقوانين السورية والمعايير الدولية للامتيازات النفطية، بعد رفع العقوبات الاقتصادية واستعادة الدولة السيطرة على الحقول النفطية والغازية."

وأضاف الشهاب: "تمتلك اللجنة المشتركة المشكلة لمراجعة العقود الموقعة صلاحية فحص كل بند من بنود العقود، بما يشمل الالتزامات المالية والفنية والتشغيلية، وتحديد مدى مطابقتها للقوانين الوطنية، مع إمكانية التفاوض على تعديلات أو فسخ العقود التي تخالف مصالح الدولة، كما يمكن دراسة التزامات الشركات الأجنبية السابقة وإجراء تسويات عادلة تضمن استرداد الدولة لحقوقها، مع توفير ضمانات قانونية للاستثمارات الجديدة التي ستأتي في مرحلة إعادة الإعمار."

وتابع الخبير القانوني: "العقود الروسية التي أُبرمت خلال سنوات الحرب غالباً ما تضمّ ثغرات قانونية أو أوجه غموض نتيجة الظروف الاستثنائية آنذاك. ولذلك؛ يتيح رفع العقوبات واستعادة السيطرة الكاملة على الحقول فرصة لإعادة صياغة هذه العقود بما يحمي سيادة الدولة ويحقق التوازن بين جذب الاستثمارات الأجنبية وضمان

حقوق الدولة السورية، بما يضمن الاستفادة القصوى من مواردها النفطية والغازية بطريقة مستدامة وقانونية."

وأشار المحامي الدولي، إلى أنّ القانون السوري يتيح مطالبة الشركات الأجنبية السابقة بتعويضات عن الأضرار الناتجة عن توقف الإنتاج أو الانسحاب، بما يشمل الخسائر المالية، وفقدان الفرص الاستثمارية، والمعدات المهدرة، فضلاً عن الأضرار البيئية التي نتجت عن أعمال الحفر غير المنسقة، وأضاف: "يمكن للجنة المشتركة دراسة كل حالة على حدة، مع إمكانية إعادة التفاوض أو تطبيق التعويضات بما يضمن حماية مصالح الدولة واستدامة مواردها النفطية والغازية."

واختتم الشهاب قائلاً: "نجاح اللجنة في إعادة ترتيب العقود سيشكل نموذجاً لإدارة الموارد الوطنية بطريقة شفافة وقانونية، ويزيد من ثقة المستثمرين الجدد، خصوصاً الشركات الكبرى التي تتطلب بيئة استثمارية مستقرة وواضحة من الناحية القانونية قبل الدخول إلى السوق السورية."

https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

24 - كشف هوية مدير العمليات المالية لأحفاد رفعت الأسد في دبي وتبييض أموال بعد إحالته إلى لجنة الكسب غير المشروع

#زمان_الوصل

علمت "زمان الوصل" من مصادر مطلعة أن السلطات المختصة أحالت رغدان الزرزور، أحد أبرز متعهدي إزالة الأنقاض في دمشق وريفها، إلى لجنة الكسب غير المشروع، وذلك بعد التورط في سرقة أطنان من الحديد والنحاس والألمنيوم. وشمل القرار فرض الحجز الاحتياطي على أمواله المنقولة وغير المنقولة وأموال زوجته، ومنعه من السفر، بصفته أحد أخطر المتعهدين والواجهة المالية لأبناء وأحفاد رفعت الأسد، لكنه فر إلى دولة الإمارات، لكن أمواله النقدية والعينية مازالت في سوريا .

رغدان الزرزور: يعد أحد أبرز الوجوه التي سيطرت على عقود إزالة الأنقاض في أحياء (جوبر، القابون، والحجر الأسود). وحصل الزرزور على هذه العقود بتوجيه مباشر من قيادة الفرقة الرابعة وشعبة الأمن العسكري. وأشارت المعلومات إلى أن الزرزور يتواجد حالياً في دولة الإمارات، حيث يدير مجموعة مراكز طبية تعمل كواجهة استثمارية لأحفاد رفعت الأسد

غرفة صناعة حلب: صناعيو حلب يرفعون الصوت عالياً مطالبين بحماية الصناعة الوطنية ودعمها وتوفير مقوماتها قبل فوات الأوان

شهدت غرفة صناعة حلب اليوم اجتماعاً موسعاً للصناعيين من مختلف الصناعات بحضور السادة عماد طه القاسم رئيس غرفة الصناعة والمهندس يوسف الشبلي عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حلب وعبد الله رزوق مدير المالية.

وأجمع الصناعيون ان الصناعة الوطنية تمر اليوم بضائقة شديدة وتعاني من مصاعب وعوائق متعددة من شأنها أن تؤدي لدمار الصناعة السورية في حال لن يتم اتخاذ اجراءات سريعة وفاعلة وملبية لمطالب الصناعيين.

وانتقد الحضور مماطلة وزارة الاقتصاد والصناعة في تلبية مطالب الصناعيين في حلب التي سبق أن رفعتها الغرفة في أكثر من كتاب ودراسة ومطالبة واجتماع، لافتين إلى أن هذا الأمر انعكس سلباً على المعامل وأدى إلى توقف عدد منها أو تقليص حجم إنتاجها.

وركزت مطالب الصناعيين حول ضرورة دعم الإنتاج المحلي والصناعة الوطنية وحمايتها من المنافسة غير المتكافئة التي تتعرض لها من البضائع المستوردة، لكون كلفة الإنتاج المحلي عالية نتيجة ارتفاع أسعار حوامل الطاقة والكهرباء بشكل أكبر من أسعار الدول الأخرى، بالإضافة للمطالبة بضبط المعابر الحدودية والتشدد في مراقبة جودة المستوردات ومنع أية سلعة غير مطابقة للمواصفات، كما أكدوا على إعادة النظر بالغرفة الجمركية وتعديلها بما يحقق دعماً فعلياً للصناعة الوطنية، مطالبين بحماية الصناعات النسيجية وفقاً لورقة العمل التي تم التوافق عليها بين غرفة صناعة حلب وغرفة صناعة دمشق وريفها وجرى رفعها لوزير الاقتصاد والصناعة ولم يصدر أي قرار بشأنها، وبإيجاد حل لمعامل صهر المعادن التي توقفت بسبب الإغراق المتعمد من البضائع الإيرانية متدنية السعر لاسواقنا بالإضافة لارتفاع سعر الكهرباء لمعانل مقارنة

مع باقي المعامل، إلى جانب المطالبة لمعالجة وضع المنتجات الغذائية المجهولة المصدر والرخيصة السعر الموجودة في الأسواق.

وانتقد الحضور تطبيق سياسة السوق الحر المفتوح لافتين إلى أن هذا الأمر يتطلب لاقتصاد قوي وقوة شرائية للمواطن وهو أمر غير متوفر حالياً.

وأكد الصناعيون أن عدد كبير من المعامل باتت على أبواب التوقف أو الإغلاق وإن العديد من الصناعيين يعملون اليوم على آلات في معاملهم لتوفير أجور العامل وعدم توقفهم عن العمل. وطالب صناعيو حلب بتدخل حكومي فاعل وسريع يعيد إنعاش الصناعة الوطنية عموماً وصناعة حلب على وجه الخصوص من خلال توفير جملة محفزات للصناعة وتخفيض أسعار حوامل الطاقة والكهرباء وسرعة إصدار التشريعات المالية التي تحقق العدالة الضريبية وتعديل التعرفة الجمركية بما يوفر حماية للمنتج الوطني وتحسين وتوفير مجمل الخدمات في المناطق الصناعية، لافتين إلى أن عامل الزمن ليس في صالح صناعتنا الوطنية وفي حال لم يتم التعامل بسرعة وجدية مع هذه المطالب بعيداً عن الروتين والمراسلات الورقية فإن المستقبل لن يكون جيداً لصناعتنا السورية.

وأكد صناعيو حلب أن لا خيار أمامهم سوى مواصلة العمل والإنتاج رغم كل الصعوبات والتحديات والمعوقات وهم يأملون بتعاون حكومي اكبر يحقق الدعم الحقيقي للصناعة والإنتاج وليس للتجارة الاستهلاكية.

https://alshiraa.net/%d8%ae%d8%af%d8%b9%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%83%d8%a8%d8%b1%d9%89-%d9%83%d9%8a%d9%81-%d8%b3%d8%b1%d9%82%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%83%d9%86/?fs=14

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

M E A K–Weekly Economic Report	م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry	الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تحية طيبة، أرسل لكم بحليته الجديدة

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/565

قضايا الاقتصاد السوري – الطاقة، النفط، العقوبات، اقتصاد هش

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 22 شباط، 2026 22 February

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي من مصدرها. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول .أرجو أن يكون التقرير مفيداً.

ملاحظة: يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير:

M E A K Weekly Economic Report No. 565,

Issues in the Syrian economy – energy, oil, sanctions, fragile economy

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

I hope you find the report useful.

Download link for the report: